

ENM

ÉCOLE
NATIONALE
DE LA
MAGISTRATURE

القسم الدولي

دليل
التدريب
القضائي



٢٠٢٥



ENM
ÉCOLE NATIONALE
de la MAGISTRATURE

إنّ الانفتاح الدولي الذي تُمارسه المدرسة الوطنية للقضاء جزء لا يتجزأ من حمضها النووي: فتعزيز المعايير الدولية للتدريب القضائي وإنشاء مجتمع قضائي عابر للحدود، فضلاً عن إثراء البحث والتدريب الذي تقترحه المدرسة يساهم في نشر سيادة القانون لصالح القضاة الفرنسيين والأجانب.

تتوزع الأنشطة الدولية للمدرسة عبر عشرات الدول، ويتجلى ذلك لاسيما من خلال استقبال القضاة والمهنيين الأجانب بمقرات المدرسة المتواجدة في باريس أو بوردو. وتشمل الدورات المخصصة للمتدربين الأجانب، والتي تُقدّم بلغاتٍ عديدةٍ بالترجمة الفورية، ورشاتٍ عمليةٍ وزياراتٍ مؤسسية.

وقد اختيرت المواضيع المقترحة في هذا الدليل الدولي لعام ٢٠٢٥ استجابةً للتحديات الأكثر حداثة، على غرار الرقمنة والذكاء الاصطناعي الذي يتغذى تطوره في مجال القضاء من التبادلات الدولية، وأخلاقيات القضاة التي يُرى فيها مسألةً عمليةً لدولة القانون، والقانون الجنائي البحري الذي يثير اهتماماً متزايداً، والجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تُناقش من زاوية مكافحة تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر أو حتى تهريب الممتلكات الثقافية.

وتُعدّ مواضيع العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الفساد والإرهاب والجريمة الإلكترونية والجريمة المالية مرةً أخرى من خلال طبعةٍ هذه السنة مقترحاتٍ لدوراتٍ تمّ تصميمها على مقربة من المستحدثات التشريعية والتقنية والتعليمية. أما القانون المدني، الذي تتخلله قضايا أساسية على الصعيد الدولي على غرار الجاذبية الاقتصادية، فسيتم تناوله من خلال المواضيع المستندة لقانون الأسرة والملكية الفكرية والتحكيم الدولي.

ميزة أخرى يتحلى بها دليل التدريب القضائي لعام ٢٠٢٥، من خلال اقتراحه لدوراتٍ جديدةٍ ستُفتح للقضاة الفرنسيين، والتي ترمي إلى تعزيز تبادل الحوار والممارسات المتقاطعة بين المشاركين، ما يُعدّ أمراً ضرورياً من أجل فهم الجوانب الأكثر عمليةً للتعاون الدولي القضائي. أتمنى أن تساهم هذه الدورات التي يُشرف على إعدادها خبراء دوليين، في بناء مجتمعٍ قضائيٍّ دوليٍّ، يشمل قضاة لمحامين ومحققين وكتاب ضبط وغيرهم من المهنيين الملتزمين جميعهم بخدمة دولة القانون.

ناتاليه روريت

مديرة المدرسة الوطنية للقضاء

قسم العلاقات الدولية للمدرسة الوطنية للقضاء



الفهرس

- ٠٤ المدرسة الوطنية للقضاء
- ٠٥ الدورات التدريبية الحضورية والدورات الرقمية عن بعد والزيارات الدراسية عند الطلب
- ٠٥ الدورات التدريبية الحضورية والدورات الرقمية عن بعد والزيارات الدراسية عند الطلب
- ٠٦ استكشاف الهندسة التعليمية
- ٠٦ دورة تدريب المدربين
- ٠٧ الإشراف على تنظيم معهد تدريب قضائي
- ٠٨ استكشاف الأنظمة القضائية الفرنسية والأوروبية
- ٠٨ Juslingua: اكتشاف المنظومة القضائية الفرنسية عن بعد (فرنسي وانجليزي) - عبر الإنترنت
- ٠٩ استكشاف العدالة الفرنسية
- ١٠ الاندماج بدورة التدريب الأساسي
- ١١ تطوير المهارات المتصلة بالمواد الجنائية
- ١١ التحقيق الاقتصادي والمالي
- ١٢ المعالجة القضائية للإرهاب والتطرف العنيف
- ١٣ الجريمة المنظمة والتعاون القضائي
- ١٤ الجريمة المنظمة والتعاون الدولي: الاتجار بالبشر والاتجار بالممتلكات الثقافية
- ١٥ الجريمة الإلكترونية
- ١٦ الفساد: أساليب الكشف عنه والوقاية منه وقمعه
- ١٧ العنف في كنف الأسرة
- ١٨ التحقيق والملاحقة: الرهانات التي تطرحها العدالة الجنائية الدولية
- ١٩ العدالة البحرية: الجوانب الجنائية والدولية
- ٢٠ تطوير المهارات في المواد المدنية
- ٢٠ الملكية الفكرية: الأسس والتحديات الجديدة
- ٢١ التحكيم الدولي
- ٢٢ اكتساب معارف متعددة التخصصات
- ٢٢ العدالة وحماية البيئة
- ٢٣ أخلاقيات القاضي: تحدّي عمليّ لدولة القانون
- ٢٤ اكتساب مهارات التسيير الإداري
- ٢٤ إدارة المحاكم والنيابات العامة
- ٢٥ تموضع القاضي في زمن الرقمنة
- ٢٥ العدالة في مواجهة تحديات الرقمنة والذكاء الاصطناعي
- ٢٦ الانغماس مع القضاة الفرنسيين
- ٢٦ دورات التدريب المستمر المفتوحة للقضاة ووكلاء النيابة الأجانب الناطقين بالفرنسية
- ٢٧ دورات التدريب المستمر المهنية المتخصصة المفتوحة للقضاة ووكلاء النيابة الأجانب الناطقين بالفرنسية
- ٢٨ للمضي قدمًا: شبكات التدريب القضائي
- ٢٩ الشروط العامة
- ٣٠ نموذج التسجيل
- ٣٢ رزنامة ٢٠٢٥

المدرسة الوطنية للقضاء

تُعدّ المدرسة الوطنية للقضاء التي أُسّست عام ١٩٨٥ المؤسسة الوحيدة التي تتولى مهام تدريب أعضاء السلطة القضائية الفرنسيين. وقد وُضعت هذه المؤسسة العمومية الإدارية الوطنية تحت وصاية وزارة العدل، الأمر الذي يمنح المدرسة استقلالية من حيث تسيير نشاطاتها الإدارية ووسائلها المادية. وتُنظّم المدرسة الوطنية للقضاء التي تتواجد مقراتها بمدينتي بوردو وباريس عملية التعيين السنوي للقضاة وأعضاء النيابة العامة الفرنسيين. كما تُشرف على اعداد وتنظيم دورات التدريب الأساسي الخاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة لمدة ٣١ شهراً، يليها بعد ذلك تنظيم دورات التدريب المستمر طيلة الحياة المهنية. وفضلاً عن ذلك، تقوم المدرسة بتدريب المهنيين القضائيين الأخرى إضافة إلى تدريب أعضاء السلطات القضائية الأجنبية.

التزام دولي قوي

اختارت المدرسة الوطنية للقضاء منذ السنة الأولى من نشأتها الانفتاح على العالم الخارجي. فبدورها الريادي المركزي في مجال التدريب القضائي الأوروبي راحت المدرسة تلتزم على المستوى الدولي بغية اقتراح خبرتها في مجال التدريب القضائي. ووعياً منها بمدى أهمية وثراء تبادل الخبرات بين ممارسي مهنة القضاء من دول متعددة بثقافات قضائية مختلفة، عملت هذه الأخيرة على الوضع رهن التصرف بعثات من أعضائها بغية الإشراف على المهام التدريبية بالخارج سنوياً، كما تستقبل المدرسة بمقراتها قضاة من مختلف الأقطار.

وعليه يسعى القسم الدولي للمدرسة الوطنية للقضاء إلى مشاركة خبراته المكتسبة منذ أكثر من ٦٥ عاماً. الأمر الذي يجعل المدرسة تساهم في ترقية القانون المدني والمساهمة في الحفاظ على دولة القانون عبر كافة أنحاء العالم بشكل عام.

العروض المخصصة للمؤسسات الأجنبية

بعثات الدعم أو التدريب

- عرض دائم لدورات التدريب الأساسي والمستمر وكذا دورات تدريب المدربين؛
- تقديم الدعم الفني (الخبرة أو التدقيق) لمعاهد التدريب الأجنبية قيد التأسيس أو تلك التي تتوجّه نحو المهنية؛

مجالات الخبرة

- الهندسة التعليمية والإدارية؛
- القضايا الدولية؛ الجريمة المنظمة؛ الاتجار بالمخدرات؛ الجريمة الالكترونية؛ الإرهاب؛ حقوق الإنسان؛ الفساد... الخ؛
- الممارسات المهنية؛ مهام النائب العام، العدالة المدنية والتجارية، الوساطة والصلح... الخ

مجالات التدخل

- عرض خدمات ضمن إطار تعاقدى؛
- مشاريع ثنائية الطرف؛
- مناقصات و تقديم اقتراحات أو شركات توأمة من خلال إسهامات تمويلية متعددة الأطراف ولاسيما من قبل منظمات دولية؛
- شبكات التدريب القضائي: الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي (REF)، الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي (REAF)، المنظمة الدولية للتدريب القضائي (IOJT)، البرنامج الأوروبي للتدريب ولحقوق الانسان مهنيي القانون (HELP).

المشاركة بالدورات

تسعى المدرسة الوطنية للقضاء إلى جعل أكبر عدد ممكن من دوراتها التدريبية متاحة للمشاركين من ذوي الاحتياجات الخاصة (لغة الإشارة، الوصول إلى المرافق الصحية، حلقات الحث المغناطيسي، إلخ).

للاتصال بالمرجع لذوي الاحتياجات الخاصة: cecile.desjambes@justice.fr

دليل التدريب ٢٠٢٥

مقاربة ما بين مهنية مُعزّزة.



تسمح الصيغ التدريبية المتوفرة والمقترحة بتعزيز تبادل الممارسات والخبرات المهنية بين جُلّ الفاعلين في مجال القضاء (المحامون وكتاب العدل وأمناء الضبط وما إلى ذلك) فضلاً عن أعوان الشرطة و الدرك و أعوان إدارة السجون و خدمات الحماية القضائية للشباب... إذ يُثري تبادل الخبرات بين المهنيين وجهات النظر المتقاطعة والرؤى من حول الممارسات المهنية ذات الصلة، ما يؤدي إلى فهم أفضل للتحديات التي قد تواجهها كل جهة على حدة.

دورات تدريبية تخصصية

تُنظّم المدرسة دورتين تخصصيتين:

• دورة جزائية متخصصة



تسمح للقضاة بتطوير مهارات إضافية لفهم القضايا المعقدة، ووضع استراتيجيات للتحقيق، والتحكم في أدوات التعاون في المجال الجنائي

• دورة تخصصية في القضاء المدني



تسمح للمشاركين الاستفادة من تدريب عالي المستوى من خلال تناولهم لفروع أساسية من القانون المدني وذلك بالعمل من حول مستجدات القانون الفرنسي والقانون الدولي والقانون المقارن من جهة؛ وأجراء مقارنة عملية اعتماداً على حالات تطبيقية على غرار ما تقترحه دورة "التحكيم الدولي"

عروض تدريبية تكيف مع الاحتياجات



رغبةً منه في الاستفادة من الخبرة المكتسبة في إطار تكيف وتطوير المحتويات التعليمية الرقمية الموفرة إلكترونياً، يقترح القسم الدولي مجموعة من الدورات يمكن الوصول إليها عن بُعد وبالتالي دورات تدريبية وفقاً للاحتياجات.



يشير هذا الرمز إلى تدريبٍ حضوريٍّ.

ستجدون هذه الإشارات الصورية

لدى تصفّحك لهذا الدليل:





دورات تدريبية أو زيارات دراسية عند الطلب في صيغة حضورية أو عن بعد.

السياق والأهداف

تقترح المدرسة الوطنية للقضاء دورات تدريبية بتواريخ محددة ومواضيع متنوعة. يمكنكم إيجاد المعلومات الخاصة بتلك الدورات مفضّلةً بالصفحات الموالية. ويبقى القسم الدولي تحت تصرفكم بغية إعداد دورات تدريبية تتوافق واحتياجاتكم التدريبية ووفقاً للمواضيع المتاحة يتم تنظيمها في فرنسا أو بالخارج. كما يمكننا توفير الترجمة الفورية لكم. فضلاً عن ذلك، فإن المدرسة الوطنية للقضاء تعمل على تطوير برامج ودورات تدريبية رقمية تُتابع عن بعد، لدى الطلب، من خلال نهجٍ تعليميٍّ مناسبٍ للتدريس عن بعد.

أمثلة عن الندوات والزيارات الدراسية المنظمة خلال السنة مؤخرًا:

- ندوة ثنائية فرنسية يابانية "لمحة متقاطعة حول الجرائم الجنسية".
- دورة تدريبية إلكترونية بعنوان "ورش عمل حول تبادل الخبرات بين القضاة والمدعين العامين والمحامين الذين يتعاملون مع الشهود القاصرين" لفائدة مجموعة من القضاة الفيتناميين.
- تدريب مخصص حول النزاعات المسلحة والاتجار بالممتلكات الثقافية لمجموعة من القضاة والمحققين الأوكرانيين.
- التدريب على تقنيات صياغة الأحكام لمجموعة من القضاة في الرياض والتدريب المستمر على الممارسة المدنية للقضاة في جيبوتي.
- نشاطات تحققت بناء على اتفاقيات إطارية مبرمة أو تنفيذاً لبرامج دعم; دعم المدرسة القضائية الألبانية في إطار مشروع توأمة أوروبي وندوة حول إدارة المحاكمات عالية المخاطر في آسيا الوسطى في إطار برنامج LEICA.

على مدار السنة

المدة

يتمّ تحديدها وفقاً للاحتياجات المُدلى بها.

نوع الدورة

دورات تدريبية أو زيارات دراسية عند الطلب في صيغة حضورية أو عن بعد.

المكان

في فرنسا أو بالبلد الملتمس

اللغة

فرنسي مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

التكلفة

التسعير لدى الطلب

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



دورة تدريب المدربين

السياق والأهداف

لطالما أدركت الدول أن جودة العدالة مشروطةٌ بتدريب متميز لأعضاء السلك القضائي لاسيما القضاة والنواب العامين، ولذلك لجأ العديد منها إلى إنشاء وتطوير معاهد متخصصة في التدريب القضائي حيث يتم تكوين أعضاء السلك القضائي لتأدية مهامهم من خلال دورات تدريبية أساسية ومستمرة تستهدف القضاة وكلاء النيابة وأحياناً غيرهم من المهنيين القضائيين.

ولذلك فإن عملية التأهيل المهني للتدريب تفترض متابعة منهجية تعليمية معينة.

تهدف دورة «تدريب المدربين» إلى تمكين الموظفين (أعضاء السلطات القضائية أو غيرهم من المدربين) المشرفين على التدريب القضائي، بتفعيل قدراتهم في مجال تصميم المحتويات التعليمية وتنفيذ البرامج والمواد التدريبية وتنشيط الدورات وتقييم النتائج التي قد تتطلب إعادة ضبط للمحتويات وإعداد العمل التقييمي لنتائج الدورات المحصلة فضلا عن متابعة المتدربين.

الأهداف التعليمية

- الإلمام بالجوانب التنظيمية لمعهد تدريب قضائي؛
- استيعاب منهجيات التعليم الخاصة بالكبار وخصوصيات التدريب القضائي؛
- القدرة على تحديد الأهداف المتوخاة من التدريب؛
- تصميم برنامج تعليمي وخطة عمل لدورة تدريبية؛
- اكتشاف مناهج نقل المعرفة والتعليم؛
- تصميم وإعداد الوسائل والأدوات التعليمية.

المناهج التعليمية والتقييم

ولضمان التفاعل خلال دورة التدريب يقوم المشاركون بتقديم عروضٍ عن معاهدهم التدريبية، كما يرسلون للمدرسة الوطنية للقضاء قبل وصولهم إلى فرنسا النصوص القانونية الأساسية الخاصة بمعاهدهم وبرامجهم التدريبية والحالات العملية واستمارات التقييم وجميع الوثائق والمستندات الضرورية كي يتسنى لباقي المشاركين فهم الأهداف التدريبية المتوخاة من كل معهد قضائي والصعوبات التي يمكن أن يواجهها مختلف المعاهد، حتى يتسنى لمجموع المشاركين إيجاد أفضل وأنسب الحلول رفقة المدربين.

وتشمل الوسائل التعليمية ومناهج التعليم المستخدمة بشكل رئيسي: وسائل سمعية بصرية ومحتويات ووثائق الدروس وتمارين تطبيقية عملية وتصحيح التمارين.

يشرف المدرب على تقييم التقدم التعليمي المحرز من قِبَل المُتدرب طيلة الدورة، ولاسيما استناداً إلى الأنشطة التطبيقية العملية.

كما يخضع المشارك لاختبار تحديد المستوى مسبقاً للدورة التدريبية وآخر لاحقاً لها للمصادقة على المهارات المكتسبة.

يُشرف أعضاء هيئة التدريس ومشاركون خارجيين متخصصين في هندسة التعليم وتدريب الكبار على أسبوعي {٢} الدورة التدريبية.

من ١٦ إلى ٢٧ يونيو/ جوان ٢٠٢٥.

التسجيل: قبل ٩ مايو/أيار ٢٠٢٥

المدة

١٠ أيام، ٦٧ ساعة

الجمهور المستهدف

تستهدف هذه الدورة المسؤولين والمشرفين على التدريب والمدربين الشاغلين بصفة دائمة والعاملين بالمعاهد التدريبية القضائية المتمكنين من اللغة الفرنسية.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.
إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء مقر بور دو / باريس

التكلفة

٢٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



الإشراف على تنظيم معهد تدريب قضائي

السياق والأهداف

ما فتئت المدرسة الوطنية للقضاء ومنذ أزيد من ستين سنة تُكَيِّف منهجيتها التعليمية والمحتويات التدريبية التي تقترحها للقضاة ووكلاء النيابة مع التطورات التي يشهدها سلك القضاء والعدالة والمجتمع على حد سواء. إذ تؤثر تلك التطورات المدرسة في حد ذاتها، في هيكلها وتنظيمها ولوجستها والمشتغلين بها ومواردها والتصميم التنظيمي والعلمي الخاص بنشاطها التعليمي.

الأهداف التعليمية:

- استكشاف المدرسة الوطنية للقضاء ودورها في تدريب القضاة والمدعين العامين؛
- الاطلاع على منظومة الخدمات التي توفرها المدرسة الوطنية للقضاء؛
- التحكم في هندسة القيادة: الميزانية، الموارد البشرية وجميع الخدمات العرضية.

المناهج التعليمية والتقييم

يكتشف المشاركون في هذه الدورة المدرسة الوطنية للقضاء كمؤسسة عمومية للتعليم متخصصة في تدريب القضاة ووكلاء النيابة من خلال كلتا منظومتها التعليمية والإدارية.

كما يتم التطرق إلى جل جوانب المنظومة جملة وتفصيلا:

- تنظيم وسير عمل مختلف أقسام المدرسة؛
- هندسة التوجيه: من خلال التطرق إلى آليات المتابعة الداخلية والخارجية وإدارة المدرسة واستراتيجية عمل معهد التدريب القضائي وإعداد وتنفيذ الميزانية والموارد البشرية ومصحة الخدمات الإلكترونية؛
- هندسة التدريب: تحليل المقتضيات والاحتياجات التدريبية، تحديد الأهداف التدريبية المتوخاة، اعداد البرامج التدريبية، التدريب الرقمي.
- وسيتمكّن المشاركون بهذه الدورة من لقاء أعوان إدارة المدرسة الوطنية للقضاء والمدربين والمشرفين على تصميم واعداد الدورات التدريبية الأساسية والمستمرة.
- يُجرى اختبارٌ لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.



من ٣٠ يونيو إلى ٤ يوليو ٢٠٢٥
التسجيل: قبل ٢٣ مايو / أيار ٢٠٢٥

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة

الجمهور المستهدف

تستهدف هذه الدورة التدريبية المسؤولين الشاغلين لمناصب سامية أو أساتذة المعاهد التدريبية القضائية أو أعضاء السلطات القضائية - قضاة كانوا أم وكلاء نيابة - أو أصحاب المناصب العمومية السامية أو صناع القرارات بالبلدان الملتزمة في مجال التدريب القضائي.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.
إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغات

فرنسي
إمكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا.

المكان

مقر المدرسة بمدينة بوردو.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



JUSLINGUA: اكتشاف المنظومة القضائية الفرنسية. دورة عن بعد



السياق والأهداف

يسمح هذا الجهاز التدريبي لأعضاء السلطات القضائية الأجانب الناطقين بإحدى اللغتين سواء الفرنسية أو الانجليزية بما يلي:

- تطوير مهاراتهم اللغوية في اللغة الفرنسية أو الانجليزية؛
 - اكتساب مستوى أولي من المعرفة بالأنظمة القضائية الفرنسية والبريطانية والهولندية والإسبانية بغية التمكن من متابعة غيرها من الدورات التي يقترحها القسم الدولي؛
 - التعود على استعمال معجمية مصطلحات قضائية وقانونية مشتركة؛
- ويتجزأ هذا المسار التدريبي إلى ثلاثة أجزاء:
- وحدة تدريبية رقمية عبر الإنترنت؛
 - تمارين وامتحانات للفهم الشفهي تسمح للمتدرب من تحقيق تقييمه الذاتي
 - معجم للمصطلحات مرفق بمجموعة تمارين.
- يمكن للمشاركين متابعة تعاليم هذه الدورة حيثما وجدوا في مكان يكون الانترنت فيه متوفرا. ولدى نهاية الدورة يكون المتدرب:
- متمكناً بالنظام القضائي الفرنسي موضوع الدورة؛
 - قادرا على استعمال المصطلحات القضائية باللغة الفرنسية أو الانجليزية بشكل صحيح؛
 - قد حسن مستوى فهمه للغة الشفهية وكذا المواضيع القضائية سواء باللغة الفرنسية أو الانجليزية.

المناهج التعليمية والتقييم

وتستهدف هذه الدورة التدريبية الرقمية التي تدوم ٣ ساعات للقضاة ووكلاء النيابة الراغبين في اكتشاف نظامنا القضائي أو التحضير مسبقا لدورة حضورية لاسيما من خلال تحسين مستواهم اللغوي في إحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية.

على مدار السنة

المدة

٣ ساعات

الجمهور المستهدف

دورة تدريبية رقمية مفتوحة فور التسجيل لأعضاء السلطات القضائية والقضاة ووكلاء النيابة المستقبلين وموظفو السفارات والمعاهد الفرنسية المتواجدة بالخارج.

اللغات

فرنسي وانجليزي.

المكان

دورة رقمية عن بعد يمكن الوصول إليها عبر المنصة التعليمية للمدرسة الفرنسية للقضاء باستعمال معلومات الدخول (e-formation.enm.justice.fr).

التكلفة

مجانا

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



اكتشاف العدالة الفرنسية

السياق والأهداف

تأسس النظام القضائي الفرنسي، الذي يعدُّ ثمرة تاريخ طويل ومعقد، على مبادئ تضمن احترام الحريات الأساسية على غرار مبدأ المساواة أمام القانون وعدم الحياد والاستقلالية. وقد تمكّنت المنظومة القضائية الفرنسية ومؤسساتها من خلال تركيزها على تلك المبادئ التكيف مع التطورات لمجتمعية لضمان عدالة أكثر حماية وفي متناول الجميع، قريبة من المواطن وأكثر حداثة.

يوفر هذا التدريب للمهنيين القانونيين من جميع أنحاء العالم، المهتمين بنهج مقارن للقانون، فرصة التعرف بشكل أفضل على تاريخ المنظومة القضائية الفرنسية وتطورها وسير عملها.

كما تُعدُّ أساسية لبناء فضاء تعمه الثقة بين الفاعلين القضائيين وأداة لا بدَّ منها لتجسيد التعاون الدولي. وفضلاً عن زيارات منظّمة (محاكم الاستئناف، مجلس الدولة، دور الشرطة) تُستكمل الدورة التدريبية بدورةٍ عمليّةٍ تدوم ٣ أيام بجهة قضائية بغية تحقيق اندماج رجال القضاء الأجانب الناطقين بالفرنسية بالنظام القضائي الفرنسي.

تخص هذه الدورة التدريبية القضاة وأعضاء النيابة العامة الراغبين في التعرف على كيفية سير العدالة الفرنسية التي قد يُضطرون للتعامل معها. تسمح بتبادل الحوار والآراء بشأن المبادئ الكبرى التي تأسست عليها العدالة الفرنسية.

الأهداف التعليمية

- اكتشاف منظومة وسير عمل العدالة الفرنسية، من خلال تنظيمها وتاريخها وتطورها؛
- الاطلاع على مختلف مهام رجال القضاء في المجالين المدني والجنائي بالنيابات العامة والمحاكم وعلى مختلف مستويات الجهات القضائية؛
- تبادل الحوار والمعلومات بين المشاركين حول مختلف الأنظمة القضائية والممارسات الجيدة.

المناهج التعليمية والتقييم

التناوب بين العروض النظرية التفاعلية والزيارات والحالات العملية التي تسمح بالتعمق الشامل في النظام القضائي الفرنسي لتسهيل فهمه.

يُجرى اختبارٌ لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.



من ١٩ إلى ٢٨ مايو/ أيار ٢٠٢٥

التسجيل: قبل ١١ نيسان/أبريل ٢٠٢٥.

المدة

٨ أيام، ٥٦ ساعة.

الجمهور المستهدف

تخص هذه الدورة التدريبية القضاة وأعضاء النيابة العامة الراغبين في التعرف على كيفية سير العدالة الفرنسية.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغات

فرنسي مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء ٣مكرر، كي او فلور، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا
دورة تدريب عملي بجهة قضائية فرنسية

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



الاندماج بدورة التدريب الأساسي



السياق والأهداف

انغماس القضاة ووكلاء النيابة المتدربين بدورات التدريب الأساسي بالمدرسة (لمدة ٦ أشهر) ثم بدورة تدريبية عملية بجهة قضائية (لمدة ٥ أشهر) تتيح هذه الدورة التدريبية الطويلة اكتساب المهارات المهنية والمعرفة السلوكية والمعرفة العملية للقاضي (القاضي والمدعي العام).

يُمنح إدماج القضاة الأجانب بدفعات القضاة ووكلاء النيابة الفرنسيين المتدربين للجمهور الأجنبي فرصة التعمق في منظومة سير العدالة الفرنسية ونسج علاقات مستدامة بين رجال القضاء الفرنسيين والدوليين من منظور الإثراء المتبادل للخبرات. وباستثناء عدد من اللدورات العملية الخارجية غير الملزمين بها، يُتابع المتدربون الأجانب كل مراحل دورة التدريب الأساسي: من الدراسة ببوردو الى التدريب العملي بالجهات القضائية مروراً بالدورات العملية الخارجية لدى شركاء العدالة الفرنسية. وفي حال نجاح المتدرب، يتم المصادقة على مرحلته الدراسية في إطار هذه الدورة حيث تُمنح له شهادة لتتويج نجاحه.

الأهداف التعليمية

تسمح فترة الدراسة المنظمة في بوردو باكتساب المهارات الأساسية (صياغة القرارات والأحكام وعقد جلسات الاستماع والمقابلات القضائية وما إلى ذلك) والمهارات الفنية (علم النفس واللغات وعلوم الكمبيوتر)، بفضل دورات تدريبية تتمحور حول دراسات موجهة أو ورش عمل أو تمارين المحاكاة الصورية أو باللجوء للمحاضرات.

المناهج التعليمية والتقييم

تشمل الوسائل والنهج التعليمية المستخدمة في إطار هذه الدورة التدريبية وثائق ومستندات الدروس كما تخصص أوقات لتبادل الحوار بين المشاركين فضلا عن تنظيم ورشات موضوعية.

يقيم المدرب التقدم التعليمي المحرز من قبل كل مشارك طوال فترة التدريب باستخدام التمرينات العملية واسترجاع الأعمال الفردية. علاوة على ذلك، سيخضع المشاركون لامتحانات نهاية الدراسة، وكذلك لتقييمات أثناء الدورات، التي يجريها قاضٍ منسق إقليمياً للتدريب للتحقق من المهارات المكتسبة.

يخضع المشارك لامتحان دخول لتقييم مستواه في القانون، وكذلك في اللغة الفرنسية. ثم يتم اختياره بناءً على الملف من قبل أعضاء القسم الدولي للمدرسة الوطنية للقضاء، بناءً على نتيجة الامتحان والدافع المعبر عنه وتماسك مسار المرشح.

من يونيو / حزيران ٢٠٢٥ الى يونيو / حزيران

٢٠٢٦

التسجيل: قبل ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٥.

المدة

١٢ شهراً

نوع الدورة

تدريب أساسي مشترك مع القضاة المتدربين الفرنسيين (دفعة القضاة ووكلاء النيابة المتدربين)

الجمهور المستهدف

لأسباب تعليمية ومنهجية فإن عدد الأماكن المتوفرة خلال كل دفعة محدود. هذه الدورة موجهة للقضاة المستقبليين (طلاب مركز تدريب القضاة أو المدعين العامين) وللقضاة المتحكمين في اللغة الفرنسية.

اللغة

الفرنسية حصرياً (المستوى ج ٢ مطلوب).

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء ١٠ شارع الإخوة بوني ٣٣٠٠٠ بوردو - فرنسا: من يونيو / حزيران ٢٠٢٥ إلى فبراير/ شباط ٢٠٢٦ بجهة قضائية فرنسية للتدريب: من فبراير/ شباط ٢٠٢٦ إلى يونيو/ حزيران ٢٠٢٦.

التكلفة

٦٠٠٠ يورو لكل مشارك. لا تتحمل المدرسة الفرنسية للقضاء تكاليف الإقامة في فرنسا خلال الدورة. إحضار عباءة القضاة ضروري. يكلف شراؤها في فرنسا ٦٠٠ يورو.

المتطلبات الأساسية

القبول في هذه الدورة مشروط بـ

- مقابلة مسبقة مع السفارة الفرنسية تهدف إلى التأكد من تحقّق المترشح ومستواه اللغوي؛
- امتحان كتابي تنظمه المدرسة الوطنية للقضاء بالتعاون مع السفارات (مقال في القانون المدني أو القانون الجنائي باستخدام ملف وثائقي)، مما يسمح بالتأكد من المستوى القانوني للمرشحين.

يُشترط في حالة كل الطلبات المستهدفة لهذه الدورة إلى السفارة الفرنسية ببلد إقامة المترشح. لا يمكن تسليم الطلبات بشكل مباشر من دون التماس السفارة الفرنسية.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



التحقيق الاقتصادي والمالي

السياق والأهداف

فرضت حالات تحرر رؤوس الأموال والعلاقات الشائكة القائمة بين الفاعلين الاقتصاديين وتدويل الجريمة المنظمة، لاسيما في مجال الأعمال، على السلطات السياسية والقضائية إيجاد آليات وأدوات قانونية جديدة وقابلة للتطور. وفي مواجهة الجريمة التي تزداد ذكاءً وتنظيماً، والتي تقوّض أسس الاقتصاد، لا يزال القضاة والمدعون العامون وأجهزة التحقيق يجددون الأدوات التي تسمح لهم بمكافحة هذا النوع الخاص من الإجرام بفاعلية، ما يتطلب تعاوناً دولياً قوياً ومعرفة مستحدثة بالتقنيات الرقمية. تُشجّع هذه الدورة على تبادل الممارسات الجيدة بين المشاركين والخبراء حول التحديات العملية التي تترتب لدى التحقيق في ذات المجال، والتي لا بدّ منها للمضي قدماً هذا النوع الإجرامي الدولي والمتعدد الأشكال.

الأهداف التعليمية

تسمح هذه الدورة للمشاركين بتبادل معارفهم التقنية والتفكير في إيجاد التوازن بين ضرورة اللجوء إلى القمع أو حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية للوطن. يحظى المشاركون بفرصة تطوير معارفهم القانونية المتصلة بمكافحة الجريمة الاقتصادية والمالية، بشكل رئيسي:

- الاطلاع على الإطار القانوني وتعريف المخالفات المالية مع الإتيان بالعناصر الأساسية التي من شأنها تيسير قراءة المستندات المحاسبية وصكوك التحليل المالي؛
- الاطلاع على خصوصيات تقنيات التحقيق الشرطي واستيعابها؛
- المعالجة القضائية للجرائم الاقتصادية والمالية: الوقاية والقمع، دور النيابة العامة أمام الشركات لمواجهة للصعوبات، السياسة الجزائية في المواد المالية، مرحلة التحقيق؛
- الاطلاع على دور الأعوان المتخصصين وأعوان العدالة والخبراء والمؤسسات العمومية إلى جانب العدالة: "معالجة المعلومات و قمع الشبكات المالية غير الشرعية" (Tracfin)؛
- التدريب على صكوك التعاون الدولي المتصلة بالتعاون الدولي في مجال المعالجة القضائية لمكافحة الفساد الكبير.

المناهج التعليمية والتقييم

تشمل الوسائل والنهج التعليمية المستخدمة في إطار هذه الدورة التدريبية وثائق ومستندات الدروس كما تخصص أوقات لتبادل الحوار بين المشاركين فضلا عن تنظيم ورشات موضوعية وجلسات لمحاكات إجراءات التحقيق الرامية إلى الكشف عن شبكات تبيض الأموال.

يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.



من ٠٦ إلى ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥

التسجيل: قبل ٢٩ أغسطس/ آب ٢٠٢٥

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

القضاة ووكلاء النيابة وأعوان التحقيق (أعوان الشرطة والدرك) الأجانب.

ملاحظات

هذه الدورة مفتوحة بشكلٍ أولي لوكلاء النيابة وقضاة التحقيق والحكم المتخصصين في النزاعات الاقتصادية والمالية، كما تستهدف المحققين (أعوان الشرطة والدرك) أو غيرهم من الأعوان الإداريين من مؤسسات الدولة المختصون في المجال. يمكن أن تُكْمَل هذه الدورة بدورة "الفساد: أساليب الكشف عنه والوقاية منه و قمعته".

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي

مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء^٣مكرر، كي او فلور، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



المعالجة القضائية للإرهاب والتطرف العنيف

السياق والأهداف

تحليل الإشكاليات والحلول القانونية وتقديم المؤسسات المعنية وتطور وسائل التحقيق والملاحقة القضائية مع احترام الحقوق الأساسية: تبادل للخبرات بين المهنيين المكلفين بمكافحة الإرهاب.

لقد بات خطر الإرهاب في مركز الاهتمامات الاجتماعية والسياسية والقضائية لبلداننا. فبمسيرتها للعوامة وتفاقمها، أصبحت هذه الآفة الدولية تشكل أكثر من أي وقت مضى مصدراً إضافياً للمخاوف وللصعوبات التي تواجهها المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة الوقاية من هذه الظاهرة وقمعها. وعلى غرار باقي الدول فإن السلطات القضائية الفرنسية تولي اهتماماً كبيراً لهذه الظاهرة. ومنذ أواسط الثمانينيات اضطرَّ القضاء الفرنسي إلى تنظيم عمله لمواجهة ذلك التحدي الذي يشكله الإرهاب، وسهر على تطوير أجهزته بشأن مكافحته.

يتمّ من خلال هذه الدورة التدريبية تحليل المعايير المتصلة بتجريم التصرفات الإرهابية وتحديد ماهيتها وإدماج العامل الاستخباراتي في الإجراءات القضائية والتطرق إلى مختلف التنظيمات القضائية لمختلف الدول بشكل عام، قصد تعزيز مكافحة التطرف والإرهاب. كما تتطرق الدورة إلى الفنيات والتقنيات المعتمدة والتي تمّ إيجادها سواء على المستوى الوطني أو في إطار أوسع ولاسيما على مستوى الصكوك الدولية ذات الصلة .

الأهداف التعليمية

- الاطلاع على المظاهر الحالية للتطرف والتهديد الإرهابي؛
- عرض والتعليق على المعالجة القضائية على الصعيد الوطني والدولي؛
- فهم المراحل المختلفة للتحقيق، سير المحاكمة وتنفيذ العقوبة في قضايا الإرهاب.



المناهج التعليمية والتقييم

كما تُستعرض من خلال المحاضرات والمواد المستديرة التجارب الملموسة حول هذه المواضيع، لا سيّما الوصف العملي لتفعيل الكفاءات العاملة في هذا الصدد، من خلال مداخلات باحثين جامعيين وفاعلين محليين ودوليين في مجال مكافحة الإرهاب. يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ٢٩ إلى سبتمبر / أيلول إلى ٣ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٥.

التسجيل: قبل ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٢٥.

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

أعضاء السلطات القضائية الأجانب وأعاون التحقيق (الشرطة- الدرك) أو غيرهم من الأعضاء الإداريين للدولة المتخصّصون في مجال مكافحة الإرهاب.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي. إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء ٣مكرر، كي او فلور، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



الجريمة المنظمة والتعاون القضائي: تهريب المخدرات



السياق والأهداف

تُشكل الجريمة المنظمة تهديداً كبيراً على الدول يُمكن أن يتجلى على نحوٍ متعدّدٍ. ويتطلب هكذا إجرام الاستجابة له وفقاً لما يتناسب مع حجم الأعمال والوسائل التي تلجأ إليها المنظمات الإجرامية، والتي لا تقتصر على الحدود الوطنية، لا سيما عندما يتعلق بتهرب المخدرات. وقد تولى القضاة والمدعون العامون وأقسام التحقيق في فرنسا تنظيم هيكلكم لمواجهة هذه التحديات. حيث أنشأت جهات قضائية ما بين إقليمية مختصة (JIRS) فضلاً عن جهة قضائية وطنية مختصة تُعنى بمكافحة الجريمة المنظمة (JUNALCO). علاوة على ذلك، فإن التعاون القضائي الدولي، والتحقيقات المالية، والمصادرات/الحجز استجابات فعالة ستستفيد من تبادل سلس بين الجهات الفاعلة التشغيلية. إلى جانب عرض الآليات القانونية والتقنية ستعزز هذه الدورة من تبادل الخبرات بين المشاركين الفرنسيين والدوليين، بغية الإسهام في مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات الذي تنظمه المنظمات الإجرامية.

تتناول هذه الدورة التي يشرف عليها كبار المختصين الفرنسيين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، المواضيع التالية: حالات التهديد وتجريم التصرفات ومركزية المصالح المختصة في مكافحة الظاهرة وإقليميتها والتعاون مع مصالح الاستخبارات وتقنيات التسلّل والتقنيات الصوتية والعمل مع المقربين من أصحاب الثقة... كما من شأنها التركيز على الاستراتيجية المالية والتعاون والشراكة بين فرق التحقيق والتبادل التلقائي للمعلومات. وأخيراً، تقنيات التعاون الدولي الجنائي من أجل تفكيك المنظمات الإجرامية التي تعمل في الاتجار الدولي بالمخدرات.

الأهداف التعليمية

- عرض وسائل المكافحة والمساعدة القانونية ضد المنظمات الإجرامية؛
- فهم الآليات القانونية والعملية والتشغيلية القائمة.

المناهج التعليمية والتقييم

توفّر هذه الدورة عروفاً نظرية تفاعلية بالإضافة إلى ورش عمل تطبيقية تُنظّم أثناء القيام بزيارة إلى قسم متخصص.

يقوم المُدرّب بتقييم التطور التعليمي الذي يُحقّقه المُتدرّب طيلة الدورة التدريبية ولاسيما من خلال الأنشطة التطبيقية العملية.

يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ٢٢ إلى ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥
التسجيل: قبل ١٤ أغسطس/ آب ٢٠٢٥.

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

أعضاء السلطات القضائية الأجنبي وأعاون التحقيق (الشرطة- الدرك) أو غيرهم من الأعضاء الإداريين للدولة المتخصصين في مجال الجريمة المنظمة.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي

مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء^٣مكرر، كي او فلور،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



الجريمة المنظمة والتعاون القضائي: الاتجار بالبشر والاتجار بالمنتجات الثقافية

جديد

السياق والأهداف

تُشكل الجريمة المنظمة تهديداً دولياً كبيراً متعدد الأشكال ولا يخشى الحدود. وبغية التصدي لهذا التهديد لابد من إيجاد تعاون فعالٍ بمنظومة مُحكّمة، بالإضافة إلى تفاهم متبادل بين الفاعلين القضائيين، ولا سيما القضاة والمحققين.

وفي مواجهة التخصص المتزايد لأنشطة المنظمات الإجرامية، تقترح هذه الدورة التدريبية الجديدة من نوعها معالجة موضوعين إثنيان قلماً متزايداً للجهات الفاعلة الحكومية، واللذين يتطلبان معرفة تقنية مستحدثة.

فمن ناحية، ستركز على التحديات الخاصة بالتحقيق وملاحقة الاتجار بالبشر من قبل الشبكات الإجرامية الموجودة على طرق الهجرة. ومن ناحية أخرى، سنقوم بفحص تهريب ممتلكات ثقافية، التي تعدّ الوسيلة المفضلة لغسيل أموال الشبكات الإجرامية.

سيتم تناول كل من هذه المواضيع على مدى يومين من قبل خبراء، بعد يوم مخصص للأسئلة العامة حول التعاون الدولي في مجال الجريمة المنظمة.

الأهداف التعليمية

- اكتساب أساسيات معالجة الجرائم المنظمة ؛
- تعميق المعرفة في مجال الاتجار بالبشر والاتجار بالسلع الثقافية، من خلال معرفة طرق ارتكاب الجرائم، وتنظيم وأساليب عمل الشبكات؛
- الإلمام بالنصوص الدولية ؛
- اكتساب تقنيات التحقيق الخاصة بهذه المنازعات؛
- الإلمام بأساسيات التعاون الدولي في هذا المجال.

المناهج التعليمية والتقييم

تستند الوسائل التعليمية وطرق التدريس المستخدمة بشكل أساسي على تدخلات الخبراء، مستندة إلى وثائق ومحتويات دراسية، وأوقات تبادل الحوار بين المشاركين من أجل تشاطُر الممارسات الجيدة، فضلاً عن زيارات للمؤسسات الخارجية.

يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

أعضاء السلطات القضائية الأجنبي وأعاون التحقيق (الشرطة- الدرك) أو غيرهم من الأعضاء الإداريين للدولة المتخصصون في مجال الجريمة المنظمة.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

اللغة

فرنسي

مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء³مكر، كي او فلور، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr

الجريمة الالكترونية

السياق والأهداف

تضطلع هذه الدورة التدريبية بدورٍ توعويٍّ بقضايا الجريمة الإلكترونية وأبعادها الدولية، والتطورات التشريعية الأخيرة، والتحقيقات الرقمية والمعالجة القضائية لهذا النوع من الإجرام.

فالفضاء الإلكتروني، فضلاً عن كونه عاملاً للتقدم والازدهار في ميادين عديدة، وعن حضوره في الحياة اليومية، إذ أنه يشكل أيضاً فضاءً بلا حدودٍ للإجرام الإلكتروني. تستهدف "التحديات السيبرانية" اليوم كل من الشركات، بما في ذلك القطاع المصرفي، والأفراد أو الدول. تهدف هذه الدورة إلى توفير المساعدة اللازمة للقضاة والمحققين الذين يعملون في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، بغية تحقيق معالجة مُثلى لإجرائاتهم، وذلك من خلال التركيز على النهج الملموسة للمراحل المختلفة (تحديد مكان وهوية مرتكبي الجرائم، الوصول إلى البيانات، التدابير التي تهدف إلى منع اختفاء الأدلة الرقمية...).



الأهداف التعليمية

- الاطلاع على التهديد القائم في مجال الجريمة الإلكترونية، وخاصة ظاهرة برامج الفدية البرامج الإباحية للأطفال، الويب المظلم؛
- عرض آليات المساعدة القانونية الدولية في مكافحة الجرائم الإلكترونية، والأدوات التي تسهل التعاون الدولي على المستوى الشرطي والقضائي؛
- الاطلاع على كيفية عمل العملات المشفرة والإجراءات المتخذة للكشف عنها ومصادرتها والسيطرة عليها؛
- استكشاف الأجهزة التي تسمح بإنجاز التحاليل بالمصادر المفتوحة، وجمع المعلومات وقيادة التحقيقات بالمصادر المفتوحة على الإنترنت.

المناهج التعليمية والتقييم

تستند الوسائل التعليمية وطرق التدريس المستخدمة بشكل أساسي على مداخلات الخبراء، مستندة إلى وثائق ومحتويات دراسية، وأوقات تبادل الحوار بين المشاركين من أجل تشاطُر أفضل الممارسات، فضلاً عن زيارات للمؤسسات الخارجية.

يُشرفُ المُدرِّبُ على تقييم التطوُّر التعليمي المُحرَز من قِبَل المُتدرِّب طيلة الدورة التدريبية ولاسيما من خلال الأنشطة التطبيقية العملية. يُجرى اختبارٌ لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ٠٣ إلى ٠٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥
التسجيل: قبل ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥.

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

القضاة وكلاء النيابة الجانب والمحققون (أعوان الشرطة او الدرك) ولكل المهمن المتخصّصة في مكافحة الجريمة الالكترونية.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي
مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء، مكر، كي او فلور،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



الفساد: أساليب الكشف عنه والوقاية منه وقمعه

السياق والأهداف

إن آفة الفساد لا تميز بين الدول وباتت تُشكّل تهديدًا خطيرًا على الديمقراطيات. حتى أنّ آثارها قد تمتدّ أحياناً لتتخذ أبعاداً تعيق النمو الاقتصادي والجهود المبذولة لضمان حوكمة رشيدة. ما يؤدي على المدى الطويل، إلى الإضرار بالنسيج الاجتماعي، وتعطيل الاقتصاد وإضعاف الهيكل السياسي للدول، على حساب راحة المواطنين.

تستهدف هذه الدورة التدريبية القضاة والمحققين والموظفين الذين يعملون في مجال التسيير الإداري أو القضائي لقضايا الفساد (أو ما يعادلها) والوقاية من مخاطر هذه الآفة. وإذ تهدف الدورة إلى رفع الوعي وتدريب المهنيين أصحاب المصلحة على كل من الوقاية وقمع هذه الظاهرة. بالشراكة مع الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA)، ستعزز هذه الدورة التدريبية بين المهنية تبادل الخبرات فضلا عن توفيرها الأدوات التقنية والقانونية لاكتشاف وتنظيم ومعالجة هذا النوع من السلوك. وفي ذات السياق يُنظّم يوم عمل بالتعاون مع المعهد الوطني للخدمة العامة (INSP).

الأهداف التعليمية

- إطلاع المشاركين بالأدوات والمعايير الدولية الرئيسية التي تسمح بمكافحة الفساد؛
- إكسابهم المعارف من حول الإجراءات الموجودة من قبل الفاعلين المعنيين لمكافحة الفساد. معالجة المفاهيم القانونية والتعريفات والمعاني (المصطلحات) ذات الصلة بموضوع الدورة؛
- أخيراً، إطلاع المشاركين بالمعارف العملية من خلال تقديم حالات ملموسة لتنفيذ بدائل للملاحظات أو خصوصيات التحقيقات في مجال الفساد.

المناهج التعليمية والتقييم

يجتمع خلال هذه الدورة خبراء وأخصائيون من مختلف القطاعات المعنية: الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA) وممثلو شبكة السلطات للوقاية من الفساد (NCPA) وقضاة المالية ووكلاء النيابة ومحققون مختصون ومحامون وأساتذة جامعيون ومجموعات حكومية مختصة في مكافحة الفساد (GRECO) وخدمات الاستخبارات المالية على غرار مصلحة معالجة الاستخبارات ومكافحة سبل التمويل المحظورة (TRACFIN) والموظفون السامون لدى وزارة العدل أو لدى وزارة المالية أو الخارجية وأصحاب المسؤوليات بالقطاع الخاص... الخ.

ويشارك هؤلاء الفاعلون في هذه الدورة من خلال إلقاء محاضرات وتنظيم موائد مستديرة وتنشيط نقاشات بغية تبادل التجارب والممارسات ذات الصلة بالظاهرة ومعالجتها بهدف التوعية بالتحديات التي تطرحها آفة الفساد وتحسين الممارسات وآليات الوقاية منها سواء في فرنسا أو على المستوى الدولي.

تهدف الدورة إلى تحسين معارف وخبرات القضاة والمدعين العامين وكذلك أعضاء الإدارة الحكومية المتخصصة في مكافحة الفساد بشأن آليات الوقاية والكشف كما أنّ تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في صميم التدريب. على وجه الخصوص، تهدف الدورة إلى تعزيز الوعي والمعرفة فيما يتعلق بتحديد السلوكيات التي تشكل انتهاكات للنزاهة.

يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ١٧ إلى ٢١ نوفمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥
التسجيل: قبل ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

بالشراكة مع

الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد



الجمهور المستهدف

دورة مفتوحة للقضاة وأعضاء النيابة العامة ورجال الشرطة أو أعوان غير ذلك من ادارات الدولة المختصين في مجال مكافحة الفساد وغيرها من المخالفات التي تمسّ بالنزاهة.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.
إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي.
امكانية توفير الترجمة الفورية - الرجاء الاتصال بنا).

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء ٣مكرر، كي او فلور،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



العنف الأسري

السياق والأهداف

تشكل ظاهرة العنف داخل الأسرة آفة تتطلب نهجاً قضائياً شاملاً ومبتكراً لمعالجة القضايا المدنية والجنائية، وحماية الضحايا ومعاقبة الجناة. وللتصدي لهذه الآفة، يحتاج مهنيو القضاء إلى أساس معرفيٍّ مشتركٍ لفهم آليات هذا العنف والحلول النظامية التي يجب تنفيذها.

يوفر هذا التدريب منظوراً موسعاً حول العنف داخل الأسرة. تقترح الدورة أحدث المبادرات التشريعية في مجال الحماية من العنف الأسري، وإدارة مرتكبي العنف، ودور الأطفال في الإطار المؤسسي.

كما تقترح تحليلاً للآليات النفسية والاجتماعية الكامنة، مع توسيع النقاش ليشمل قضايا المساعدة المدنية في حالات اختطاف الأطفال الدولية. كما تتسنى لدى المشاركين الفرصة للتفكير بشكل جماعي في السياسات الممكنة للجهات القضائية تنفيذها، سواء من الناحية المدنية والجنائية أو في إطار إقامة شراكات مؤسسية.



الأهداف التعليمية

- إطلاع المشاركين بالأدوات القانونية التي تسمح بمكافحة العنف الأسري؛
- التدريب على الأدوات الرئيسية للمساعدة القانونية والمدنية فيما يتعلق بحالات اختطاف الأطفال الدولية؛
- اكتساب المعرفة الأساسية حول الإجراءات الموجودة من قبل الفاعلين بالقطاعين العام والخاص؛
- أخيراً، التوعية بمفاهيم الصدمة النفسية والقضايا المتعلقة برعاية الضحايا.

المناهج التعليمية والتقييم

يُقَدَّم من خلال هذه الدورة باحثون وقضاة ومحامون وأطباء نفسيون أعمالهم وممارساتهم المبتكرة في المجال. كما تُتيح الخلفية المهنية المتنوعة للمشاركين التحوار بشكلٍ تفاعليٍّ ومُتممٍ بعد الانتهاء من تقديم العروض.

كما يتمّ إطلاع المشاركين بالنصوص الدولية التي تسمح بالاستجابة لقضايا اختطاف الأطفال الدولية، وإكسابهم المعارف الأساسية من حول الأدوات الموضوعية لمكافحة هذا النوع من العنف (أمور الحماية، الخط الهاتفي المخصص لحالات الخطر، سوار منع الاقتراب من الضحية...). تستكمل العروض بزيارة إلى هيكل استقبال ضحايا العنف الأسري.

يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ١٢ إلى ١٦ مايو/ أيار ٢٠٢٥

التسجيل: قبل ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

القضاة وكلاء النيابة العامة والمحامون والأعوان الاجتماعيون وجلّ المهنيّون الأجانب المعنيّون بموضوع الدورة.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي

مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء^٣مكرر، كي او فلور، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ € لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



من التحقيق الى الملاحقة القضائية: التحديات التي يطرحها القضاء الجنائي الدولي

السياق والأهداف

لقد بات كل من القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني يُشكلان جزءاً لا يتجزأ من النزاعات، وعنصران رئيسيان لفضها. إذ يشهد كلا المجالين تطورات دائمة. كذلك، يُفترض أن تبت المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية، التي يمكن أن تكون مختصة بموجب الولاية القضائية العالمية، في قضايا تستند إلى هذه الإجراءات الخاصة. ويخضع هذا النوع من القضايا لتحديات التعاون الدولي وتعقيد التجريم وجمع الأدلة، بالنظر إلى ارتباطها بجميع أشكال الجريمة التقليدية والناشئة. ستتيح هذه الدورة للمشاركين تبادل وجهات النظر حول حالة قانون في تحول مستمر، كما ستسمح بإقامة حوار بين الفاعلين القضائيين الذين يُشرفون على التحقيق وعلى التعاون الدولي أو يصدرن الأحكام في مجال القانون الجنائي الدولي.

الأهداف التعليمية

ويسمح هذا البرنامج التدريبي لكل من القضاة والمحققون الناطقون باللغة الفرنسية من:

- اكتساب المعارف النظرية والعملية المتصلة بالعدالة الجنائية الدولية؛
- تحديد الرهانات والتحديات القانونية والسياسية التي قد تطرحها قضية عدالة جنائية دولية؛
- ادارة محاكمة جنائية دولية بشكل محكم؛
- ادراك مكانة الضحايا في قضية جنائية دولية واجراءات جبر الضرر.

المناهج التعليمية والتقييم

تهدف هذه الدورة التدريبية من خلال التطرق الى الجوانب القانونية والعملية الى توفير الأدوات الأساسية وعرض الرهانات والتحديات السياسية والدبلوماسية المتصلة بتلك الملاحظات.

تعبئة المتدخلين الوطنيين والدوليين، تتوافق مع زيارة إلى معهد البحث الجنائي للدرك الوطني (IRCGN) وداخل محكمة الجنايات في باريس في حالة وجود محاكمة متزامنة.

تتمحور هذه الدورة التدريبية الحضورية حول ٦ وحدات موضوعية:

- عدالة وقانون قيد التشييد (سيادة القانون)؛
 - التعامل مع التحديات التي قد تنبثق عن التعاون بين الدول وخطر التسييس؛
 - تجاوز البعد الزمني والجغرافي لدى معالجة الملفات؛
 - ادارة محاكمة "تاريخية" لقضية جنائية دولية؛
 - ادارة الشهود وأدلة الاثبات؛
 - كيف ولمن يتم جبر الضرر عندما يتعدّد الضحايا؟
- تستند الوسائل التعليمية وطرق التدريس المستخدمة بشكل أساسي على مداخلات الخبراء، مستندة إلى وثائق ومحتويات دراسية، وأوقات تبادل الحوار بين المشاركين من أجل تشاطر أفضل الممارسات، وتقييم المكتسبات.
- يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ٠٢ إلى ٠٦ يونيو/ حزيران ٢٠٢٥
التسجيل: قبل ٢٥ أبريل/ نيسان ٢٠٢٥

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

القضاة ووكلاء النيابة الأجانب وأعاون التحقيق (أعاون الشرطة والدرك).

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي
مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء^٣مكرر، كي او فلور،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



العدالة البحرية: الجوانب الجنائية والدولية

جديد

السياق والأهداف

تطرح المناطق البحرية تحديات ورهانات جيوسياسية رئيسية، التي بات على القانونيين من الواجب فهمها باستخدام الأدوات القانونية الدولية والوطنية التي تنطبق على فضاءات التبادل والاتجار التي ترتب عنها. سنتناول هذه الدورة الجرائم والمخالفات المرتكبة في البحر، والتي تغطي قضايا مختلفة وذات مستوى عالٍ من التقنية، على غرار القرصنة وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والتلوث والصيد غير القانوني.

أنواع الجرائم المتعددة هذه تتعلق بقضايا إجرائية مشتركة فيما يتعلق بالاختصاص القضائي وكذلك بالمساعدة الجنائية الدولية. سيتم تناولها في شكل مداخلات، ولكن أيضًا من خلال حالات عملية وتبادل أفقي بين المشاركين، والقوانين المعمول بها، والأدوار المختلفة للقضاة والمحققين وكذلك القضايا الكبرى في مجال التعاون الجنائي الدولي.

الأهداف التعليمية

- اكتساب الأسس النظرية للقانون الجنائي البحري؛
- تعميق معرفة المشاركين في معالجة الجرائم المرتكبة في البحر والسيطرة على أدوات التعاون الدولي؛
- إثارة النقاشات وتبادل الآراء بين المشاركين لدعم الحوار التشغيلي بين المهنيين.

المناهج التعليمية والتقييم

تستند الوسائل التعليمية وطرق التدريس المستخدمة بشكل أساسي على مداخلات الخبراء، مستندة إلى وثائق ومحتويات دراسية، وأوقات تبادل الحوار بين المشاركين من أجل تشاطُر أفضل الممارسات، وزيارات للمؤسسات الخارجية.

يُجرى اختبارٌ لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.



من ١٣ إلى ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥
التسجيل: قبل ٠٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥..

المدة

٣ أيام، ٢١ ساعة.

الجمهور المستهدف

قضاة أجانب.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.
إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي
مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء^٣مكرر، كي او فلور،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

٦٠٠ € لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



الملكية الفكرية: الأساسيات والتحديات الجديدة



السياق والأهداف

تُعَدُّ الملكية الفكرية قضية رئيسية لحماية ابتكارات الفاعلين الاقتصاديين والحكوميين. تتمتع فرنسا بخبرة قديمة في هذا المجال، تعززها ديناميكية اختصاص باريس القضائي الموحد لبراءات الاختراع. وإذ يُعَدُّ فهم أسس هذا القانون المعقد شرطاً أساسياً لا غنى عنه من أجل مواجهة التحديات الناشئة من جراء تطور الرقمنة والإنترنت.

تتولّد عن حماية الملكية الفكرية نزاعات متخصصة ذات بُعد دولي لا تزال أهميتها في تزايد لاسيما مع ازدهار الأنترنت، الذي يعدّ ناقلاً لنوع جديد من الانتهاكات للحقوق. تقدم هذه الدورة لمحّة عن الحقوق الرئيسية للملكية الفكرية (براءات الاختراع، العلامات التجارية، الرسوم والنماذج، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة). تستهدف المهنيين في مجال العدالة الفرنسيين والأجانب الذين سبق لهم أن تعاملوا مع هذا النزاع والراغبين في تحسين معرفتهم في هذا المجال الفني والمتطور باستمرار، مع إيلاء أهمية خاصة لخصوصيات الإثبات وتعويض الأضرار في مجال التزوير. يتم أيضاً تناول الانتهاكات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تُرتكب عبر الإنترنت، فضلاً عن الاختصاص القضائي الموحد الجديد للبراءات والبراءة الأوروبية ذات الأثر الوحدوي، وهو نوع جديد للملكية الصناعية يتم تطبيقه على أراضي الدول الأوروبية المشاركة في الاتفاقية. تُشجّع هذه الدورة التدريبية على إجراء تبادلات أفقية بين المشاركين الفرنسيين والأجانب مما سيسمح بتبادل ملموس لأجود الممارسات.

الأهداف التعليمية

تتيح هذه الدورة إمكانية مراجعة التطورات القضائية والتنظيمية لقانون الملكية الفكرية والصناعية والتحكّم في المفاهيم الرئيسية من خلال أمثلة توضيحية وحالات عملية وتبادل النقاش بين المشاركين

المناهج التعليمية والتقييم

تتجلى الأدوات التعليمية المستند إليها من خلال هذه الدورة التدريبية في مداخلات الخبراء الأخصائيين اعتماداً على مستندات ومحتويات الدروس فضلاً عن أوقاتٍ تخصص لتبادل الحوار والنقاش بين المشاركين بغية تعزيز تبادل أفضل الممارسات.

يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ٢٧ إلى ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥
التسجيل: قبل ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥.

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

القضاة الفرنسيون والأجانب، المحامون، الموثقون والمحامون الأجانب.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.
إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغات

فرنسي
مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء^٣مكرر، كي او فلور،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ € لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



التحكيم الدولي

السياق والأهداف

إنّ تحقيق الأمن القانوني هدف رئيسي من إبرام عقود التجارة الدولية. ويتجلى الأمر في ضمان أنه في حال نشوب نزاع، يمكن الفصل فيه في وقت معقول، من قبل قضاة مستقلين وغير متحيزين، متمرسين في ممارسات الأعمال، وفقاً للقانون المنصوص عليه في العقد، بقرار سريع التنفيذ وفي إطار يضمن سرية الإجراءات. يساهم اللجوء إلى التحكيم، المنصوص عليه في العقد المتنازع عليه، الناتج عن اتفاق لاحق أو المنصوص عليه في معاهدة استثمار، والمدمج في نظام قانوني يمكنه ضمان تنفيذ الحكم، في تحقيق ذات الهدف.

في هذا الصدد، يتميز القانون الفرنسي للتحكيم، الذي صاغته اجتهادات محكمة النقض ومحكمة الاستئناف في باريس، قبل أن يتم تكريسه في قانون الإجراءات المدنية، بخصوصية تشجيع اللجوء إلى هذا الأسلوب البديل لحل النزاعات، لا سيما من خلال منح المحكمين الأولوية للبت في اختصاصهم الخاص، وضمان المساواة بين الأطراف في اختيار المحكمين، والسهر على استقلاليتهم وحيادهم، وتقييد رقابة القاضي الحكومي عندما يُلتَمَسُ عن طريق الطعن.

الأهداف التعليمية

- اكتشاف المراحل المختلفة لإجراءات التحكيم؛
- التفكير في تكييف هذا الأسلوب لحل النزاعات في السياق الوطني للمشاركين وفي السياق الدولي؛
- التفكير في دورهم كقضاة حكوميين في مراقبة وتنفيذ الأحكام التحكيمية.

المناهج التعليمية والتقييم

يُعتمد خلال هذه الدورة على وسائل ومناهج تعليمية سمعية بصرية، فضلاً عن مستندات ومحتويات تدريبية، وأوقات تبادلٍ للحوار والنقاش بين المشاركين لمقارنة لممارسات، وزيارات.

تُوفّر ورقة حضور لكل نصف يوم من الحضور في نهاية التدريب، وكذلك شهادة نهاية التدريب إذا كان المتدرب قد حضر الدورة بأكملها.

يُشرف المدرب على تقييم التقدم التعليمي للمتدرب طيلة انعقاد الدورة التدريبية ولاسيما من خلال أشغال تطبيقية. يُجرى اختبارٌ لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.



من ١٠ إلى ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٢٥

التسجيل: قبل ٣ مايو/أيار ٢٠٢٥.

المدة

٤ أيام، ٢٥ ساعة.

الجمهور المستهدف

القضاة الفرنسيون والأجانب، المحامون، الموثقون والمحامون الأجانب.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغات

فرنسي

مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء ٣مكرر، كي او فلور،

٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

٨٠٠ € لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



العدالة وحماية البيئة

السياق والأهداف

باتت قضايا حماية البيئة التي تشكل تحدياً مشتركاً وأولويةً قصوى، تنعكس على صعيدي كلٍّ من القانون الدولي والأوروبي، وأما على المستوى الوطني فتتجلى من خلال المواد الجنائية والمدنية والإدارية. إلى هذه الصعوبة القانونية تضاف صعوبات تقنية تواجه المهنيين القضائيين الذين يواجهون مسألة الإثبات الشائكة واللجوء إلى خبراء تقنيين. سيتم تناول جميع هذه القضايا خلال هذه الدورة المفتوحة للقضاة والمحامين والشرطة والمحامين الذين سيشاطرون أفضل الممارسات الجيدة ذات الصلة بهذا النوع من المنازعات.



الأهداف التعليمية

- تناول هذه الدورة الإطار القانوني الخاص بحماية البيئة والجهات الفاعلة المؤسسية الفرنسية والدولية.
- كما تتناول التقنيات الخاصة بمعالجة المنازعات البيئية، لا سيما عند حدوث انتهاكات للبيئة البحرية.
- الإلمام بالأبعاد المدنية والجنائية للحماية القضائية للبيئة.

المناهج التعليمية والتقييم

الوسائل التعليمية وطرق التدريس المستخدمة تعتمد بشكل أساسي على مداخلات الخبراء، مستندة إلى وثائق ومواد دراسية، وأوقات تبادل الحوار والنقاش بين المشاركين بهدف تشاطر أنجح الممارسات، وزيارات لمؤسسات خارجية ولعب أدوار لمحاكات حالاتٍ عملية.

يُشرف المدرب على تقييم التقدم المُحرَز من قِبَلِ المشارك طوال فترة التدريب من خلال الأنشطة التطبيقية وتبادل الحوار بين المشاركين لتعزيز تشاطر أفضل الممارسات.

يُجرى اختبارٌ لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ٢٤ إلى ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥
التسجيل: قبل ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

القضاة الأجانب، المحامون، كل محترف مشارك في هذا الموضوع.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.
إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي
مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء^٣مكرر، كي او فلور،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



أخلاقيات القاضي: مسألة عملية لدولة القانون

جديد

السياق والأهداف

أخلاقيات القاضي موضوع مركزي لدولة القانون، إذ تتضمن تطبيق مبادئ الاستقلالية والحياد التي يكرسها القانون الأوروبي والدولي بشكل ملموس. الحفاظ على مستوى عالٍ من التفكير الأخلاقي يتطلب من كل قاضي تفكيراً نظرياً وعملياً حول ممارسته اليومية، والمواقف التي تخلق تضارب المصالح، وكذلك القضايا الناشئة المرتبطة بمتطلبات الكفاءة الإدارية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي. تهدف هذه الدورة التدريبية إلى التذكير بالمبادئ الأخلاقية الكبرى المطبقة في نهج دولي ومقارن، من خلال تقديم مجموعات من المبادئ الأخلاقية الحديثة والواضحة، وتحفيز تفكير عملي ومستحدث. ستتيح ورش العمل مناقشات حول حالات ملموسة يواجهها المشاركون في ممارستهم المهنية، بهدف المساهمة في تعزيز ثقة المواطنين في العدالة.

الأهداف التعليمية

- يُرتقبُ خلال هذه الدورة تناوُبُ بين النشاطات الموالية:
- عروض من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال والشبكات الناشطة دولياً على ذات المواضيع (مثل اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة التابعة لمجلس أوروبا) بغية الاطلاع على الإطار الدولي المعمول به؛
- تأملات تتيح وضع الأمور في منظورها في ضوء عناصر مستمدة من القانون الفرنسي والقانون المقارن؛
- تبادل للحوار وورش عمل تطبيقية وفقاً للأطر القانونية للمشاركين.



المناهج التعليمية والتقييم

تهدف الدورة إلى تحفيز التساؤل لدى المشاركين بغية تحسين ممارستهم المهنية من خلال العمل على التطبيق العملي للمبادئ الأخلاقية التي يجب أن توجه القضاة في ممارستهم المهنية. الوسائل التعليمية وطرق التدريس المستخدمة تعتمد بشكل أساسي على مداخلات الخبراء، مستندة إلى وثائق ومواد دراسية، وأوقات تبادل الحوار والنقاش بين المشاركين بهدف تشاطر أنجع الممارسات، وزيارات لمؤسسات خارجية ولعب أدوار لمحاكات حالات عملية. يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ١٥ إلى ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥
التسجيل: قبل ٨ أغسطس / آب ٢٠٢٥

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

قضاة فرنسيون وأجانب.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.
إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي
مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء، ٣مكرر، كي او فلور،
٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr



الإدارة القضائية



من ٠٨ إلى ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥

التسجيل: قبل ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥

المدة
٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف
دورة مفتوحة للقضاة ورؤساء النيابة العامة، ورؤساء الأقسام أو الراغبين في ممارسة وظائف الإشراف.

ملاحظات
دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.
إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة
فرنسي
مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان
المدرسة الوطنية للقضاء ٣مكرر، كي او فلور، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة
١٠٠٠ يورو لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية
لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا
enm-info-di@justice.fr

السياق والأهداف

الإدارة هي فن تعبئة وتنسيق الموارد البشرية والمادية في منظمة لتحقيق أهدافها. ويشمل ذلك تحديد هذه الأهداف (الاستراتيجية والتشغيلية)، واختيار الوسائل لبلوغ الأهداف المتوخاة، وتنفيذ العمل استناداً إلى تلك الوسائل وفرض رقابة على ذلك التنفيذ والمخرجات المحرزة فضلاً عن التعديلات المنبثقة جراء الرقابة.

على الرغم من أن القضاة يتم تدريبهم على ممارسة وظائفهم القضائية، إلا أنهم عادة لا يتلقون تدريباً حول المهارات التسييرية الإدارية. مع أن تلك المهارات لا غنى عنها لاسيما عندما يتولى رجال القضاء مهاماً قيادية. والأمر كذلك لاسيما عندما يتعلّق الأمر برؤساء المحاكم الجدد، الذين قد يتعاملون مع صعوبات بشرية وتنظيمية قد تتطلب تدريباً خاصاً.

الأهداف التعليمية

- اكتشاف تقنيات وفتيات التسيير الإداري تتناسب مع الهيكلية الخاصة للجهات القضائية، لاسيما بالنظر إلى منظومة العمل والإطار القانوني للقضاة وكلاء النيابة؛
- ستكتشف نهج تنشيط فرق العمل الفعالة، ودعم الزملاء، وإدارة مختلف أشكال المقاومة التي قد تطرأ بشكل طبيعي لدى مواجهة وضع جديد.

المناهج التعليمية والتقييم

تستند الوسائل التعليمية وطرق التدريس المستخدمة بشكل أساسي على تدخلات الخبراء، مستندة إلى وثائق ومحتويات دراسية، وأوقات تبادل الحوار بين المشاركين من أجل تشاطر الممارسات الجيدة، فضلاً عن زيارات للمؤسسات الخارجية.

يشرف المدرب على تقييم التقدم المحرز من قبل المتدرب طيلة انعقاد الدورة التدريبية لاسيما من خلال أعمال تطبيقية.

يُجرى اختباراً لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.



العدالة في مواجهة تحديات الرقمنة والذكاء الاصطناعي

جديد

السياق والأهداف

يؤثر التطور الرقمي على بيئاتنا القضائية من خلال تعديل العلاقة التي تربطنا بالمستخدمين والمتقاضين، وكذا من خلال فرضها لتنظيم جديد يُقنن الوصول إلى المعلومات ويحوّله، فضلاً عن مساءلة منظوماتنا ومساراتنا المهنية، بل وحتى برسم التوجهات التي قد نؤول إليها لدى اتخاذ قراراتنا. تساهم التكنولوجيا الرقمية بذلك في إعادة تحديد مهامنا وإعادة تأكيد قيمنا المشتركة المتحوّرة من حول مهام العدالة. إلى هذه التحديات الجديدة تضاف التحديات العديدة التي يطرحها اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.

الأهداف التعليمية

- تطوير ثقافة رقمية لفهم أفضل للتحديات الجديدة التي تواجهها المؤسسات القضائية؛
- تعزيز فهم أفضل للقضايا الرقمية؛
- التحكم في تسيير الإدارة في عصر الرقمنة؛
- استكشاف الإمكانيات الجديدة التي توفرها التقدمات التكنولوجية الحديثة (الذكاء الاصطناعي التوليدي، الأدوات العابرة للحدود، blockchain...) وتأثيرها على المهام والمهنة في مجال العدالة في المستقبل؛
- التوعية بالإطار القانوني والتنظيمي للتحويل الرقمي؛
- الاستفادة من أفضل الممارسات الأجنبية في مجال التحويل الرقمي للأنظمة القضائية.



المناهج التعليمية والتقييم

سيتم التركيز من خلال هذه الدورة على تبادل المعرفة بين الممارسين والمتخصصين في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي. وتُتّرح ورش عمل يتم من خلالها التطرق إلى استخدام عددٍ من الأدوات ولاسيما أدوات الذكاء الاصطناعي.

ولدى نهاية الدورة، يكتسب المشاركون معارف عميقة حول أطر وكيفيات استخدام الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في المجال القضائي والتي سيتم التحقق من فعليّة اكتسابها من قبل المشاركين بفضل اختبار للمعارف المكتسبة. يُجرى اختبارٌ لتقييم مستوى معرفة المشاركين قبل بداية الدورة. كما يُجرى اختبار جديد في نهاية الدورة لتقييم المكتسبات.

من ٠٧ إلى ١١ يوليو/تموز ٢٠٢٥

التسجيل: قبل ٩ يونيو/ حزيران ٢٠٢٥

المدة

٥ أيام، ٣٢ ساعة.

الجمهور المستهدف

جميع المهنيين الأجانب المعنيين بموضوع الدورة.

ملاحظات

دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي.

إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

اللغة

فرنسي مع إمكانية توفير الترجمة الفورية، يرجى الاتصال بنا.

المكان

المدرسة الوطنية للقضاء^٣مكرر، كي او فلور، ٧٥٠٠٤ باريس-فرنسا.

التكلفة

١٠٠٠ € لكل مشارك.

المتطلبات الأساسية

لا توجد متطلبات مسبقة.

للتواصل معنا

enm-info-di@justice.fr

تُوفَّر للقضاة الناطقين بالفرنسية، بعض الأماكن للانغماس في دورات القضاة والمهنيين بالسلك القضائي الفرنسي خلال دوراتهم التدريبية المستمرة. يتم تنظيم هذه الدورات التدريبية من قبل الإدارة الفرعية للتدريب المستمر (FC) وقسم الدورات التدريبية المهنية المتخصصة (DFPS).
للمزيد من المعلومات يمكنكم التواصل معنا:

السعر:	١٠٠ € في اليوم للتدريب - عرض السعر عند الطلب
نوع الدورة:	دورة تدريبية للانغماس مع قضاة ومحترفي العدالة الفرنسيين
الجمهور المستهدف:	القضاة الأجانب الناطقين بالفرنسية
ملاحظات:	دورة مفتوحة لأعضاء الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي. إمكانية توفير الدعم المالي رهن التسجيل من قبل الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
لغة:	الفرنسية حصرياً
المكان:	المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ٣ رصيف الأزهار ٧٥٠٠٤ باريس - فرنسا
معلومات التواصل:	enm-info-di@justice.fr

دورات التدريب المستمر ٢٠٢٥ مفتوحة للقضاة الأجانب الناطقين بالفرنسية

تطوير المهارات المتصلة بالمجال الجنائي

النهج نحو القانون الجنائي الاقتصادي والمالي
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - الوحدة ١ : ١٠ إلى ١٢/١٢ - الوحدة ٢ : ٠٦/٣٠
إلى ٠٧/٠٢ - الوحدة ٣ : ١٠ إلى ١٢/١٢
مسار مخصص للقضاة الجنائيين الراغبين في التعرف على الأسس النظرية والعملية الأساسية للنزاعات الاقتصادية والمالية الأكثر شيوعاً.

تعميق القانون الجنائي الاقتصادي والمالي
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - الوحدة ١ : ١٧ إلى ٠٣/١٩ : الوحدة ٢ : ٢٣ إلى ٠٦/٢٦ : الوحدة ٣ : ٢٠ إلى ١٠/٢٢
مخاطبة القضاة الذين تابعوا دورة "مقاربة القانون الجنائي الاقتصادي والمالي"، هذا المسار مخصص للجرائم والتحقيقات التي تُجرى خاصة في المجال الضريبي، وغسيل الأموال والمساس بالنزاهة.

المعالجة القضائية للمعلومات
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ١٢ إلى ١١/١٤
تحليل الحلول القانونية والعملية لدمج المعلومات التي تم الحصول عليها من قبل أجهزة الاستخبارات في الإجراءات القضائية.

مكافحة مختلف أشكال الاحتيال على الأموال العامة
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٠٧ إلى ٠٤/١١
جلسة تناول جميع أنواع الاحتيال في المالية العامة وتعرض الجهات الفاعلة والأدوات المستخدمة في مكافحة الاحتيال بهدف تحقيق تنسيق فعال.

تطوير المهارات في المجال المدني

جودة الأحكام والقرارات المدنية
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٠٢ إلى ٠٦/٠٤
يتمثل هدف هذه الدورة في تحفيز تفكير جديد حول جودة الأحكام والقرارات المدنية، ولا يقتصر الأمر على جودة الصياغة، بل يذهب الأمر إلى التساؤل عن السياق الإجرائي والمرافقة لدى منطوق الحكم لضمان وضوحه ومقبوليته. الاطلاع على عددٍ من المعايير والإجراءات النوعية متعددة من خلال نهج متعددة التخصصات وقانونية.

منهجية الحكم المدني

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٠٥ إلى ٠٥/٠٧
تحسين تقنية كتابة الحكم المدني لإصدار قرار واضح، مؤسس قانونيًا، مسبب وقابل للتنفيذ. التناوب في تذكير الأسس الأساسية لمنهجية الكتابة والتمارين العملية.

الاعتداءات الجنسية على القاصرين
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٠٥ إلى ٠٣/٠٧
تهدف هذه الدورة إلى معالجة الأشكال المتعددة للعنف الجنسي على القاصرين (الاعتصاب والاعتداءات، السبر بورنوغرافيا، الختان...)، وأدوات الوقاية ووسائل الحماية والرعاية القضائية.

الضحية في المحاكمة الجنائية
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ٢٥ إلى ٠٣/٢٨
دورة تُنظَّم في شكل جلسات متعددة التخصصات ومناقشات حول مكانة وحقوق الضحية في المحاكمة الجنائية، من الملاحظات إلى جبر الضرر.

الدليل الجنائي والتقدم العلمي
المدرسة الوطنية للقضاء باريس باريس - من ١٦ إلى ٠٦/٢٠
معهد الأبحاث الجنائية للدرك الوطني (IRCGN) يقدم أحدث التطورات في مجال الأدلة العلمية والطب الشرعي، من خلال تبادل العروض والأعمال التطبيقية.

من النطق بالحكم إلى تنفيذ العقوبة: ما هو التعاون بين الجهات الفاعلة في سلسلة العدالة الجنائية؟
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ١٦ إلى ٠٦/٢٠
التفكير وتبادل الآراء حول عمل السلسلة الجنائية والممارسات المهنية بعد الحكم.

تطبيق وتنفيذ العقوبات: القضايا العابرة للحدود
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٠٧ إلى ٠٤/١٠
دورة للتعلم في الأدوات الدولية لتطبيق وتنفيذ العقوبات وتبادل الممارسات بين قضاة الجلوس ووكلاء النيابة العامة المسؤولين عن هذه المواد.

تتبع واستكشاف الأصول الإجرامية وضبطها ومصادرتها - مدخل
المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ٠٥ و ٠٥/٠٦
اكتساب الأسس في المجال فضلاً عن القواعد النظرية (الأجهزة التشريعية والتنظيمية)، وأفضل الممارسات المهنية وتمارين في شكل حالات عملية.

الهجرة والجريمة المنظمة

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ١٩ إلى ٠٥/٢١
نهج شامل لمسارات الهجرة غير الشرعية وتحليلات متقاطعة حول الهجرات الجديدة. تبادل الحوار والنقاش من حول الوسائل التشريعية والعملية التي تسمح بالتصدي للجريمة في هذا المجال، سواء على الصعيدين الوطني والدولي.

العقد الإلكتروني وقوة الإثبات في المسائل المدنية

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ١٠ إلى ٢٢/١٢
قد يُعزّز إبرام العقد الإلكتروني عن بُعد رقمياً تساؤلات بين الممارسين. وستُعنى الدورة بتوضيح قواعد تشكيل العقد الإلكتروني واستخدام التوقيع الإلكتروني (القيمة والقوة الإثباتية).

العقود: إبرامها، تحقيقها وعدم تنفيذها

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٠٣ إلى ١١/٠٥
بناء على التعديلات الجذرية بموجب الأمر الصادر في ١٠ فبراير ٢٠١٦ بشأن إصلاح قانون العقود والنظام العام لإثبات الالتزامات، سيتم تذكير شروط إبرام العقود، وتنفيذها وكذلك إنهاؤها، بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية للنظام التعاقدية بمناسبة هذه الدورة التي تستهدف رجال ومهنيي القضاء الذين يكتشفون النزاعات التعاقدية.

الطرق الودية لتسوية النزاعات

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٠٣ إلى ٠٢/٠٦
من خلال نهج نظري وعملي في آن واحد لمختلف أدوات الصلح القائمة في الدعوى المدنية (جلسات التسوية الودية، المصالحة، الوساطة، الإجراء التشاركي، الفصل...)، يتم توعية المشاركين بالتقنيات والحجج التي تعزز تطويرها، من أجل تمكينهم من اقتراح الإجراء الأنسب للأطراف في نزاعهم المدني

اكتساب المعرفة متعددة التخصصات

العدالة والطب الشرعي

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ١٣ إلى ١٠/١٧
بانوراما الطب الشرعي في فرنسا. أيّ الفحوصات والمساهمات خلال التحقيق؟ ما هي التطورات المحرزة في المجال؟ تبادل للحوار مع المهنيين من مختلف المجالات للوصول إلى تنسيق نوعي للممارسات.

دورات التدريب المستمر ٢٠٢٥ المفتوحة للقضاة الأجانب الناطقين بالفرنسية

اقتصادي، اجتماعي وبيئي

مستجدات القانون المصرفي

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ١٣ و ١١/١٤
تقييم المستجدات التشريعية والقضائية في المجال المصرفي، ولا سيما في موضوعات مسؤولية المصرفي وأدوات الائتمان والدفع.

المنازعات في قانون التوزيع والامتياز

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ١١/٢٧
معالجة جميع الجوانب المتنازع عليها في قانون التوزيع والامتياز، ولا سيما تحديد عقود الامتياز وفهم كيفية عمل العلاقة التعاقدية الناتجة عنها.

المنافسة غير العادلة والتطفّل

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ٠٦ و ٠٢/٠٧
لمحة شاملة عن مستجدات المنافسة غير العادلة في مظاهرها المختلفة (التقليد، الالتباس، التشهير، إلخ)، خاصة التطفّل، سواء في سير الدعوى القضائية، أو تحديد الخطأ والضرر القابل للإصلاح.

المخطط في الإجراءات الجماعية

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ٠٩/٠٤
مخطط الاستمرارية أو مخطط التنازل واحدة من المخرجات التي يمكن أن تبتثق عن الإجراءات الجماعية. تمنح هذه الدورة لقضاة الإجراءات الجماعية المفاتيح لتحديد الحالات التي تسمح بتبني مخططات، وفهم دور الجهات الفاعلة المختلفة في إعداد ثم تنفيذ المخطط، والتسبب المحكم للأحكام الناطقة بالمخططات.

الكشف عن انقطاع المدفوعات المترتبة عن الصعوبات المالية

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ٠٣/٢٠
دورة تستهدف القضاة الذين يحظون بمعارف في مجال المحاسبة أو الذين تابعوا دورة "إتقان قراءة وفهم الميزانية". بعد التذكير بالخطوط العريضة الأساسية

القانون والرقمنة: التحديات والآفاق

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٢٢ إلى ٠٩/٢٤
لاشك أن الرقمنة والبيانات المفتوحة وأهمّة العمل والخوارزميات ستحدث تحولات في مجال الوصول إلى المعلومات القانونية، وتنظيم العمل داخل الجهات القضائية ومع الشركاء وإصدار الأحكام والقرارات. ويُنتظر من قاضي القرن الواحد والعشرين الإلمام بهذه التطورات.

تحديات ومعرفة الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٠٦ إلى ١٠/١٠
تعد وسائل التواصل الاجتماعي التي لا تزال في تطوّر مستمرّ، فضاء عرضة بالنسبة لرجل القضاء وتمثيل الذات، كما أنها باتت تشكل أدوات جديدة للتواصل والتحقيق ووسيلة للتعبير تطرح في صيغةٍ جديدةٍ مسألة مكانة القاضي في المجتمع.

علم الجريمة: البيانات العلمية والعدالة الجنائية

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - من ٠٣ إلى ٠٢/٠٧
يمكن للقضاة دعم قراراتهم القضائية بالبيانات. يسمح علم الجريمة بتحقيق هذا الهدف، من خلال دمج المساهمات النظرية متعددة التخصصات والتفكير من حول الممارسات.

لمفهوم توقف الدفع، تقدم هذه الدورة، التي يديرها مفوض حسابات وقاض تجاري، للقضاة الأدوات اللازمة لفهم الظاهرة بناءً على العناصر المحاسبية للشركة.

إتقان قراءة وفهم الميزانية

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ٠٣/٢١
اكتساب المعرفة الأساسية حول كيفية عمل المحاسبة في الشركات مما يسمح بقراءة وفهم الميزانية العمومية. تدريب يقدمه مفوض حسابات وقاض يتناوب بين العرض النظري والتمارين العملية. تسبق هذه الدورة دورة الكشف عن انقطاع المدفوعات المترتبة عن الصعوبات المالية

العدالة المدنية

قانون العقود وحياة الأعمال

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ٠٥/١٦
وتهدف هذه الدورة إلى تسليط الضوء على قانون العقود وتأثيره على الحياة التجارية.

المنازعات المتعلقة بقانون الضمانات والكفالات

المدرسة الوطنية للقضاء باريس - ٠٨ و ١٢/٠٩
تهدف هذه الدورة إلى تسليط الضوء على الأحكام الصادرة عن الأمر رقم ٢٠٢١-١١٩٢ بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ المتعلق بإصلاح قانون الضمانات والأمر رقم ٢٠٢١-١١٩٣ بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ المتعلق بتعديل الكتاب السادس من قانون التجارة وكذلك على المستجدات القضائية المتعلقة بالحقوق القديمة والجديدة في مجال الكفالة والضمانات.

EUNOMIE

منذ عام ١٩٥٨، تقدم المدرسة الوطنية للقضاء تدريباً عملياً ومهنيّاً للقضاة الفرنسيين وكذلك للقضاة والمدعين العامين من الدول الأجنبية. من خلال إنشاء الشبكة المبتكرة "EUNOMIE"، ترغب في تمكين القضاة الأجانب الذين تم تدريبهم بالمدرسة الوطنية للقضاء من الحفاظ على رابط مميز بينهم وبين المدرسة، وكذلك تعزيز مفهوم الانتماء إلى هيئة مهنية وإلى مجتمع دولي للقضاء.



EUNOMIE

لمزيد من المعلومات، يرجى التردد على الصفحة: <https://www.enm.justice.fr/eunomie>

تهدف الشبكة EUNOMIE إلى:

- تعزيز العلاقة بين المدرسة الوطنية للقضاء والقضاة المدربين في المدرسة؛
- السماح بتبادل الممارسات والخبرات القضائية؛
- نشر القيم الأخلاقية وتعزيز ثقافة قضائية مشتركة.

الموقع: <https://www.enm.justice.fr/eunomie>

تتيح هذه المنصة للقضاة الأجانب الذين تلقوا تدريباً بالمدرسة الوطنية للقضاء البقاء على اطلاع بالأخبار الدولية للمدرسة وتقديم طلب تسجيل مجاني في شبكة EUNOMIE. يستفيد الأعضاء من:

- دليل يحتوي على جميع أعضاء الشبكة؛
- منتديات النقاش الوطنية والدولية؛
- منتديات المساعدة للمستمعين للعدالة القادمين إلى فرنسا، أو المستمعين/القضاة الذين يذهبون إلى الخارج؛
- كتيبات التدريب والتعلم الإلكتروني.

الشبكة العربية الأوروبية للتدريب القضائي

أنشأت الشبكة العربية الأوروبية للتدريب القضائي بالتعاون بين المدرسة الوطنية للقضاء ونظرائها الأردنيين والجزائريين. وتهدف الشبكة إلى تدريب القضاة ووكلاء النيابة للدول الأعضاء على أسس وقيم مشتركة.



وتضم الشبكة اليوم ١٤ دولة عضواً بما في ذلك الجزائر وبلجيكا والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا والعراق والأردن والكويت والمغرب وفلسطين وهولندا ورومانيا وتونس. ومن المتوقع عقد الجمعية العامة القادمة في هولندا خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٤.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الصفحة:
[/https://ejtn.com/fr](https://ejtn.com/fr)

الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي REFJ

تعزز المدرسة الوطنية للقضاء كل عام الندوات الأوروبية في إطار أنشطة الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي (REFJ).



الدورات المقترحة في إطار هذا الدليل مفتوحة للقضاة من الدول الأعضاء بالشبكة الأوروبية للتدريب القضائي REFJ. يتم التسجيل لهذه الدورات عن طريق الشبكة من خلال التقرُّب منها والإدلاء بالطلب.

لمعرفة المزيد عن الدورات التدريبية المقترحة في إطار الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي REFJ، يمكنكم زيارة الصفحة:

<https://www.ejtn.eu/Catalogue/EJTNs-searchable-database>

البرنامج الأوروبي للتدريب على حقوق الإنسان

يضمُّ البرنامج الأوروبي للتدريب على حقوق الإنسان المُستهدف للمهنيين القانونيين (HELP) ممثلين عن معاهد التدريب من ٤٧ دولة عضو في مجلس أوروبا. ويؤمّر البرنامج



مجموعة من الموارد والأدوات تسمح بتنسيق التدريب على معايير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (CEDH). وتُسهم المدرسة الوطنية للقضاء في هذا المسار من خلال المشاركة في أنشطة التنسيق و توفير الاستشارة والمشاركة ونشر الدورات التدريبية عبر الإنترنت. دورات HELP الرقمية لمجلس أوروبا مجانية، يمكنكم العثور على مزيد من المعلومات على:

<https://www.coe.int/en/web/help/courses>

المنظمة الدولية للتدريب القضائي IOJT

تضم المنظمة الدولية للتدريب القضائي ١٢٥ مؤسسة تدريب قضائي من ٧٧ دولة. تتمحور مهامها الرئيسية من حول تنظيم المؤتمر الدولي الذي تشرف



عليه كل سنتين حول موضوع راهن. بصفتها عضو في مجلس الإدارة، استضافت المدرسة الوطنية للقضاء في عام ٢٠١١ المؤتمر الخامس. كما بادرت الشبكة في إصدار الإعلان العالمي للمبادئ الأساسية للتدريب القضائي. كما تنشر صحيفة سنوية خاصة بها يمكن الإطلاع عليها. اعتمدت المنظمة الدولية للتدريب القضائي IOJT إعلان مبادئ التدريب القضائي في ٨ نوفمبر ٢٠١٧. اللقاء الدولي الحادي عشر للمنظمة الدولية للتدريب القضائي IOJT يُعنى بموضوع "العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي"، ويُنتظر أن ينعقد في الفترة من ٢ إلى ٦ نوفمبر ٢٠٢٤ في سيول (كوريا الجنوبية)، وستضطلع المدرسة الوطنية للقضاء أثناء الحدث بدور العضو في لجنة إدارة الشبكة. لمزيد من المعلومات، يُرجى التردد على الصفحة:

<https://www.iojt.org>

الشروط العامة الخاصة بالجمهور الدولي

تعريف

المدرسة الوطنية للقضاء (ENM)، الرقم التعريفي بسجل المؤسسات: ١٩٣ ٣٢٢ ٣٩٣ ٠٠٠١١ - رمز APE: ٨٥,٤٢Z - العنوان: ١٠ شارع الإخوة بوني، ٣٣٠٨٠ بوردو سيدكس يُقصد بالمصطلحات المستخدمة في إطار هذه الشروط المفاهيم الموالي ذكرها: العميل: كل مشرّ لدرورةٍ تدريبية بناء على الإتفاقية/ العقد المذكور بتسعير عرض الخدمة // الإدارة: ممثل المدرسة الوطنية للقضاء المذكورة بتسعير عرض الخدمة و/أو الإتفاقية/ العقد // الأطلاق: العميل والإدارة .

المادة ١: موضوع ونطاق التطبيق

تحكم البنود التعاقدية المحددة في هذه الشروط العامة جميع الشروط المسبقة لشراء الدورات المقدمة وتنفيذها لحساب العميل من قبل الإدارة. تندرج هذه البنود ضمن إجراءات طلب الدورات التدريبية للعملاء المستفيدين من المحتويات التعليمية المقدمة من قبل أو نيابة عن المدرسة الوطنية للقضاء باريس.

المادة ٢: مسبقاً لأي عرضٍ تدريبيّ

يجب على كل عميل اتخاذ الترتيبات الشخصية والمهنية الضرورية لضمان حضوره في جلسات التدريب. يجب أن يكون العميل متاحاً وأن يشارك معلوماته الشخصية والمهنية المستحدثة تحت طائلة رفض قبوله بالتدريب. يجب على العميل التأكد من توفر تجهيزات الحاسوب والاتصالات المتوافقة مع شراء دورة تدريبية على الموقع الإلكتروني المخصص. يلتزم العميل بأنه قد اطّلع على البرنامج وتنظيم الخدمة.

المادة ٣: إجراءات طلب التدريب

إجراءات التسجيل بالدورات التدريبية مؤتممة بالكامل. يُرسل العميل طلبه إلى المدرسة الوطنية للقضاء. ورهنماً بموافقة الإدارة لطلب العميل، يُرسل للأخير عرض أسعارٍ ليصادق عليه. تقوم الإدارة حينئذٍ بمعالجة المعلومات الشخصية والإدارية والمالية للعميل. تُعلمُ بعدئذٍ الإدارة العميلَ بقبول تسجيله بالتدريب من خلال إعادة إرسال تسعير عرض الخدمة بتأشيرة المدرسة الوطنية للقضاء له. يجري القبول النهائي للتسجيل والمصادقة عليه نهائياً بعد تأكد المصلحة المالية للمدرسة الوطنية للقضاء من فعالية دفع تكاليف التدريب. تُرسل فاتورة التكاليف البيداغوجية للمتدرب أو المؤسسة المكلّفة بالدفع. لا تتأجل المدرسة الوطنية للقضاء طلبات التسجيل الواردة خلال الأربع أسابيع المسبقة لبدء الدورات التدريبية، باستثناء الطلبات الواردة عن المشاركين المتصلين بالشبكة الأوروبية للتدريب القضائي REF.

المادة ٤: المستندات التعاقدية

الوثائق التعاقدية في إطار شراء التدريب هي كما يلي: مستند طلب التسجيل، العناصر الإدارية لطلب محتمل لتحمل التكاليف المالية لشراء التدريب من قبل جهة خارجية، استمارة التسجيل، ووثائق الحضور لكل جلسة تدريب وشهادات التدريب.

المادة ٥: السعر والفواتير والمدفوعات

ووفقاً لأحكام المادة ٤٢٦١ من قانون العمل الرقمي فإن خدمات التدريب التي تقدمها المدرسة الوطنية للقضاء لا تخضع لضريبة القيمة المضافة. يتم إصدار عرض سعر في وقت التسجيل، ويتم دفع الرسوم قبل بدء الخدمة، ويتم إصدار فاتورة مدفوعة عند الطلب بعد تقديم الخدمة، وفقاً لشروط الاتفاقية/العقد. يتم دفع الفواتير عن طريق التحويل المصرفي إلى حساب المدرسة الوطنية للقضاء عند استلام العرض. الوجبات غير مشمولة في سعر الدورة.

المادة ٦: غرامة التأخير

أي مبلغ لم يتم دفعه عند الاستحقاق يؤدي إلى دفع العميل غرامات تأخير محددة مرة ونصف معدل الفائدة القانوني مضافاً إليه ٤٠ يورو بدون ضريبة. هذه العقوبات مستحقة بالكامل، بمجرد استلام الإشعار الذي يُعلم العميل بأنه قد تم خصمها من حسابه..

المادة ٧: شروط الإلغاء والتأجيل

لا يمكن للعميل الذي لا يستطيع حضور تدريبه أن يطلب تأجيله من الإدارة. يجب أن يكون هذا الطلب مبرراً ومقدراً على أساس كل حالة على حدة، لا سيما فيما يتعلق بالمتابعة التي يجب اتخاذها بشأنه. يتعهد بإخطار الإدارة في موعد أقصاه ٢١ يوم عمل قبل تقديم أي طلب تأجيل. بعد هذه الفترة، تحتفظ الإدارة بالحق في فرض رسوم التسجيل على العميل.

المادة ٨: القوة القاهرة وصعوبات التنفيذ

في حال طرأت حالة تعزى لظرفٍ قاهرٍ، يتم إعفاء الأطراف من جميع الالتزامات التعاقدية المتعلقة بالشروط العامة الحالية. الإدارة بالتشاور مع الأطراف المعنية، تقرر تأجيل أو إلغاء أو تعديل صيغة دورة التدريب. في حالة وجود صعوبات في التنفيذ تجعل من المستحيل تنفيذ خدمات التدريب أو أن عدد المشاركين المسجلين غير كافٍ، تحتفظ المدرسة الوطنية للقضاء بالحق في إلغاء أو تأجيل أي دورة تدريبية إلى غاية ١٠ أيام تقويمية قبل بدء التدريب. في هذه الحالة لا يُدفع أي تعويض للعميل.

المادة ٩: المعلوماتية والحريات

المعلومات الشخصية التي يقدمها العميل للإدارة في إطار تطبيق وتنفيذ الطلبات و/أو المبيعات يمكن أن تُنقل إلى الشركاء التعاقديين للمدرسة الوطنية للإدارة لتلبية احتياجات هذه الطلبات. وفقاً للوائح الفرنسية السارية، يمكن للعميل تقديم طلب إلى المدرسة الوطنية للقضاء للاعتراض على الكشف عن معلوماته الشخصية. يمكنه أيضاً في أي وقت ممارسة حقوقه في الوصول إلى معلوماته الشخصية وتصحيحها.

المادة ١٠: الخصوصية

تلتزم الأطراف بمعالجة البيانات الواردة في العرض وجميع المعلومات التي تم تبادلها أو التي تم الاطلاع عليها لدى إبرام الطلب والعقد/الاتفاقية، والتي تم الإشارة إليها على أنها سرية أو التي يجب اعتبارها سرية بطبيعتها أو سياقها.

المادة ١١: القانون الواجب التطبيق وتسوية المنازعات

القانون المطبق على الطلب والعقد/الاتفاقية هو القانون الفرنسي باستثناء قواعد تنازع القوانين. أي نزاع يتعلق بتفسير أو تنفيذ الأمر والعقد/الاتفاقية، لم يتم حله ودياً بين الأطراف في غضون شهرين من تاريخ نشوء النزاع، يمكن تقديمه إلى المحاكم المختصة في نطاق الإدارة.

المادة ١٢: فترة التراجع

اعتباراً من تاريخ استلام استمارة التسجيل، يحظى المتدرب بمدة ١٠ أيام للتراجع. تُمدد فترة التراجع إلى ١٤ يوماً (المادة ١٢١١.L من قانون الاستهلاك) للعقود المهزلة "عن بُعد" والعقود المهزلة "خارج المؤسسة". يبلغ المتدرب المؤسسة التدريبية عن طريق رسالة مسجلة مع إشعار بالاستلام. في هذه الحالة، لا يمكن طلب أي مبلغ من المتدرب.



العنوان البريدي
٨ شارع شانوانيس
باريس ٧٥٠٠٤

الهاتف: +33 (0) 1 44 41 88 24

enm-info-di@justice.fr

نموذج التسجيل

يرجى الملء بأحرف كبيرة بالقلم الأسود.

صورة

تُدفع تكاليف التدريب عن طريق التحويل المصرفي حصرياً
لدى التسجيل أو شهر قبل بداية الدورة كآخر أجلٍ.

العنوان الدقيق للتدريب المطلوب:.....
تواريخ التدريب:..... إل.....

المهنة	الدراسات العليا	الحالة المدنية
تاريخ الدخول في القضاء (أو غيره):.....	عدد سنوات الدراسة:	اللقب:.....
الوظيفة الحالية:.....	سنوات الدوام:..... شهادة دبلوم صادرة عن (يرجى تحديد أعلى شهادة تم التحصل عليها):.....	الاسم الأول:.....
بلد ممارسة الوظائف:	مكان الحصول:..... تاريخ الحصول:.....	تاريخ الميلاد:.....
		الجنسية:.....
		الحالة المدنية السيدة <input type="checkbox"/> السيد <input type="checkbox"/>

معلومات الاتصال
العنوان الشخصي (العنوان البريدي):.....
رقم الهاتف:.....
البريد الإلكتروني:.....
العنوان المهني:.....
هاتف العمل:.....
البريد الإلكتروني:.....

إيجاد اللغة الفرنسية
إيجاد الفرنسية <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>
إذا كنتم تجدون الفرنسية (اسم ومكان مدرسة التعلّم):.....
المستوى المكتسب:
قراءة: <input type="checkbox"/> جيد <input type="checkbox"/> متوسط <input type="checkbox"/> ضعيف <input type="checkbox"/>
كتابة: <input type="checkbox"/> جيد <input type="checkbox"/> متوسط <input type="checkbox"/> ضعيف <input type="checkbox"/>
تحدث: <input type="checkbox"/> جيد <input type="checkbox"/> متوسط <input type="checkbox"/> ضعيف <input type="checkbox"/>

المحفّز

لماذا ترغبون الإلتحاق بهذه الدورة التدريبية للمدرسة الوطنية للقضاء؟

.....

هل سبق لكم أن شاركتكم في دورة من دورات المدرسة الوطنية للقضاء (إذا كان الأمر كذلك، أيها)؟

.....

التمويل:

تغطية تكاليف التدريب

- من قبل المشارك: (تحديد الاسم والعنوان)
 من خلال السفارة عبر كامبوس فرانس
 من خلال السفارة عبر غيره: (تحديد الاسم والعنوان)
 آخر: (تحديد الاسم والعنوان)

أشهد أن التصريحات المذكورة أعلاه دقيقة وكاملة وفي حالة النظر في ملفي، أتعهد بالامتثال للتوجيهات العامة للمدرسة الوطنية للقضاء. أتعهد أنني اطّلع على الشروط والأحكام العامة وأوافق عليها.

توقيع المرشح:

حرر في بتاريخ.....

تأشير السلطة التدريب الهرمية المختصة
 للسماح للمرشح بمتابعة هذا التدريب:

اسم الموقع:

رتبة الموقع:

في بتاريخ.....

الإطار مخصص للمستشار الثقافي، لرئيس البعثة أو للقاضي المتصل

إشعار بشأن الترشح:

نظراً للوظائف التي يشغلها المرشح، والهيئة التي ينتمي إليها، والتدريب المطلوب، أقدم رأيي في هذا الترشح:

موافق تماماً موافق غير موافق

مستوى اللغة الفرنسية للمرشح:

- قراءة: جيد متوسط ضعيف
 كتابة: جيد متوسط ضعيف
 تحدث: جيد متوسط ضعيف

ملاحظات

التاريخ:
 التوقيع:

.....

ترجع المدرسة الوطنية للقضاء الملفات غير الكاملة لأصحابها.

رزمة ٢٠٢٥

الفصل الأول

- من ١٢ إلى ١٦ مايو: العنف الأسري.....
من ١٩ إلى ٢٨ مايو: استكشاف العدالة الفرنسية
من ٢ إلى ٦ يونيو: التحقيق والملاحقة: الرهانات التي تطرحها العدالة الجنائية الدولية
من ١٠ إلى ١٣ يونيو: التحكيم الدولي
من ١٦ إلى ٢٧ يونيو: تدريب المدربين (باريس/بورجو)
من ٣٠ يونيو إلى ٤ يوليو: الاشراف على تنظيم معهد للتدريب القضائي (بورجو)
من ٧ إلى ١١ يوليو: العدالة في مواجهة تحديات الرقمنة والذكاء الاصطناعي

الفصل الثاني

- من ١٥ إلى ١٩ سبتمبر: أخلاقيات القاضي: قضية عملية لدولة القانون
من ٢٢ إلى ٢٦ سبتمبر: الجريمة المنظمة والتعاون الدولي: تهريب المخدرات
من ٢٩ سبتمبر إلى ٣ أكتوبر: المعالجة القضائية للإرهاب والتطرف العنيف
من ٦ إلى ١٠ أكتوبر: التحقيق الاقتصادي والمالي
من ١٣ إلى ١٥ أكتوبر: العدالة البحرية: الجوانب الجنائية والدولية
من ٢٠ إلى ٢٤ أكتوبر: الجريمة المنظمة والتعاون الدولي: الاتجار بالبشر والاتجار بالسلع الثقافية
من ٢٧ إلى ٣١ أكتوبر: الملكية الفكرية: الأسس والتحديات الجديدة
من ٣ إلى ٧ نوفمبر: الجريمة الإلكترونية
من ١٧ إلى ٢١ نوفمبر: الفساد: أساليب الكشف عنه والوقاية منه وقمعه
من ٢٤ إلى ٢٨ نوفمبر: العدالة وحماية البيئة
من ٨ إلى ١٢ ديسمبر: إدارة المحاكم والنيابات العامة